الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للقدرة على الأداء
لمهمة الشؤون الإجتماعية
لسنة 2020

أوت 2021

الفـــهـــــرس

المحور الأول :التقديم العام	**3**
1-نتائج الأداء لسنة 2020	**4**
2- تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020	**9**
المحور الثاني : تقديم تنفيذ برامج المهمة	**14**
I. برنامج الشغل والعلاقات المهنية	**15**
1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها	**15**
2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج	**18**
II. برنامج الضمان الإجتماعي	**25**
1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها	**25**
2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج	**33**
III. برنامج النهوض الإجتماعي	**40**
1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها	**40**
2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج	**43**
VI. برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج	**56**
1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها	**56**
2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج	**59**
V. برنامج القيادة والمساندة	**65**
1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها	**65**
2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج	**67**
المحور الثالث : الملاحق	**72**
- ملحق عدد 1	**73**
- ملحق عدد 2	**74**
- ملحق عدد 3	**76**
- ملحق عدد 4	**77**

المحور الأول: التقديم العام:

1- نتائج الأداء لسنة 2020:

1.1 – تقديم المهمة :

1.1.1 – استراتيجية المهمة:

تعمل مهمة الشؤون الإجتماعية على دعم وتطوير سياستها الوطنية في المجال الاجتماعي والنهوض بمختلف الفئات الاجتماعية المعنية بخدماتها والرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وفئاته وأجياله ودعم الرفاه الاجتماعي من خلال المساهمة في تكريس قيم العمل والتعويل على الذات في مجالات الشغل والعلاقات المهنية والصحة والسلامة المهنية والضمان الاجتماعي والنهوض بالفئات الضعيفة وذات الاحتياجات الخصوصية وتعليم الكبار والإحاطة بالجالية التونسية بالخارج .

2.1.1 - المحاور والأولويات الاستراتيجية للمهمة :

تتجسد استراتيجية المهمة من خلال جملة من الأولويات الإستراتيجية الأساسية وذلك لما يوفره المناخ الإجتماعي المتوازن من دفع للسياسة الاقتصادية والاستثمار وتتمثل هذه المحاور في:

- ✓ **ضمان توفر مقومات العمل اللائق** من خلال ضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الشغل و تجنب النزاعات الشغلية والحرص على التصدي لأشكال التشغيل الهش وتفعيل وتعميم هياكل الحوار الإجتماعي داخل المؤسسة إضافة إلى تحسين مناخ العمل والإحاطة بالعمال والمؤسسات وتحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال مزيد تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية.
- ✓ **العمل على توفير الحماية الاجتماعية الشاملة عبر توسيع التغطية الاجتماعية والمحافظة على التوازنات المالية لانظمة الضمان الاجتماعي** من خلال العمل على ضمان ديمومة واستمرارية هذه الأنظمة والحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذا المجال وتواصلها للأجيال الحاضرة والمستقبلية والقيام بمراجعة شاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي انطلاقا من قناعة مشتركة بين كل الأطراف المتدخلة وفقا لمقتضيات العقد الاجتماعي.

- ✓ **ضمان مقومات العيش الكريم للفئات الهشة و الفقيرة و محدودة الدخل** من خلال تصويب المساعدات الاجتماعية والعمل عل بعث موارد الرزق للقادرين على العمل منهم وتحسين مقومات عيش الفئات الهشة والعمل على إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي وضمان تغطية عادلة بالهياكل والإطارات العاملة في المجال الاجتماعي إضافة إلى العمل على الحد من الأمية خاصة بالنسبة للنساء في المناطق الداخلية والريفية.
- ✓ **الإحاطة بالتونسيين المقيمين بالخارج** و إشراكهم في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني من خلال استحثاث مساهمتهم في المشاريع التنموية والرفع من حجم التحويلات المالية والعينية داخل الوطن و تدعيم الصلة مع الوطن ومزيد استقطابهم للمشاركة في مختلف التظاهرات والانشطة المقدمة عن طريق شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية مع الحرص على دعم شبكة الهياكل المتدخلة على مستوى دول الإقامة وتطوير أنشطتها نوعيا.

3.1.1 - الهيكلة البرامجية للمهمة :

تتضمن مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2020 إلى خمس برامج (4 برامج فنية إضافة إلى برنامج القيادة والمساندة) تتفرع إلى 53 برنامج فرعي و25 نشاطا و9 أهداف و 12 مؤشرا لقيس آدائها ويساهم في تحقيقها 6 فاعلين عموميين بالإضافة إلى الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي (الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي ، جمعيات رعاية المعوقين..) .

1.2 - الإنجازات الاستراتيجية للمهمة :

- **<u>في مجال الشغل و العلاقات المهنية :</u>**

- ✓ إدراج مخرجات اللجنة الثلاثية المتعلقة بموضوع الإنتاج والإنتاجية والمحدثة بمقتضى الاتفاق الإطاري الممضى في سنة 2014 ضمن محاور خطة العمل الثلاثية لبرنامج العمل اللائق بتونس 2017-2022 بهدف إبرام اتفاق إطاري حول الإنتاجية يتضمن المبادئ والتوجهات الأساسية لتحسين الإنتاجية، ليتم تجسيمها في اتفاقات إنتاجية تبرم بالمؤسسات.
- ✓ تفعيل الحوار بين الأطراف الاجتماعية من خلال الاتفاق بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية على فتح جولة جديدة من المفاوضات لمراجعة الاتفاقيات المشتركة القطاعية في جانبيها الترتيبي والمالي بعنوان سنة 2020.

- ✓ الشروع في تطوير وسائل العمل عبر اعتماد الرقمنة ويتمثل هذا المشروع في برمجة استغلال المنظومة المعلوماتية لتفقد الشغل واستعمال اللوحات الرقمية من قبل متفقدي الشغل عند إنجاز زيارات التفقد للمؤسسات الاقتصادية وتطوير المنظومة المعلوماتية الخاصة بتفقدية طب الشغل والسلامة المهنية.
- ✓ الشروع في العمل لتوحيد المؤشرات والبيانات الإحصائية في القطاعين العمومي والخاص.
- ✓ إسناد مساعدات إجتماعية استثنائية لفائدة أجراء المؤسسات الاقتصادية وبعض العاملين لحسابهم الخاص بعنوان شهري أفريل وماي 2020 لمجابهة تداعيات فيروس كوفيد-19 حيث قدر عدد المنتفعين بـ 641.543 منتفعا بقيمة جملية قدرها 128.308مليون دينارا موزعة كم يلي:

1 - منحة استثنائية ظرفية ب 200 دينار لأجراء المؤسسات الاقتصادية Help entreprise :
- القسط الأول: شهر أفريل2020: 381735 أجيرا (76,347 مليون دينارا)
- القسط الثاني : شهر ماي 2020: 149808 أجيرا (29,961 مليون دينارا)

2 - منحة استثنائية ظرفية ب 200 دينار دينار لبعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص (أفريل 2020) Batinda : 110 ألف صاحب باتيندا منتفع (22 مليون دينارا)

- **<u>في مجال الضمان الاجتماعي :</u>**

- ✓ الشروع في الأعمال التحضيرية لإعداد دراسة لتقييم نظام التأمين على المرض .
- ✓ الشروع في تجربة منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات على مستوى بعض المستشفيات العمومية والشروع في الأعمال التحضيرية المستوجبة لتعميم هذه التجربة على جميع الهياكل الصحية العمومية ومسديي الخدمات الصحية في القطاع الخاص.
- ✓ إطلاق استشارة وطنية لإعداد تصور أولي حول إحداث نظام للتأمين على فقدان مواطن الشغل بدعم من مكتب العمل الدولي.
- ✓ إسناد منحة استثنائية قدرها 100 دينارا لفائدة أصحاب جرايات التقاعد التي لا تتجاوز 180 دينارا لمجابهة تداعيات فيروس كوفيد-19 حيث قدر عدد المنتفعين بـ 140 ألف منتفعا بقيمة جملية قدرها 14 مليون دينارا .
- ✓ إسناد المعرف الاجتماعي بنسبة 89.13% من المنخرطين بصناديق الضمان الاجتماعي ونسبة جملية 86.36% من المنخرطين بالصناديق والمسجلين ببرنامج الأمان الاجتماعي.
- ✓ إقرار منح فارق تكميلي لفائدة أصحاب الجرايات المسندة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية التي تساوي أو يقل مبلغها الشهري الصافي عن مائة وثمانين دينارا (المرسوم عدد 30 لسنة 2020) .

- **<u>في مجال النهوض الاجتماعي :</u>**

✓ الشروع في تنفيذ برنامج بعث موارد رزق للفئات الفقيرة القادرة على العمل للحساب الخاص في إطار تعزيز آليات الإدماج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي وتكريس مبدأ التعويل على الذات بتخصيص اعتماد جملي يبلغ 2 مليون دينار سنة 2020 (مقرّر وزير الشؤون الاجتماعية عدد 07 بتاريخ 21 أكتوبر 2020 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع بتمويل لبعث مشاريع صغرى لفائدة الفئات الفقيرة المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي والقادرة على العمل للحساب الخاص).

✓ استكمال منظومة المعرف الاجتماعي التي من المنتظر أن يشمل إضافة إلى المنضوين تحت أنظمة الضمان الاجتماعي وذوي الحقّ منهم العائلات المعوزة ومحدودة الدخل وأفراد أسرهم. وتهدف هذه المنظومة إلى تفادي ازدواجية الانتفاع بخدمات الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية من جهة وتحسين تصويب البرامج الاجتماعية نحو مستحقيها من جهة أخرى. حيث قدرت نسبة إسناد المعرف الاجتماعي للمسجلين ببرنامج الأمان الاجتماعي 77.57%.

✓ تنفيذ مشروع دعم الأطفال المموّل بهبة مالية من البنك الألماني للتنمية (KFW) تقدّر بحوالي 38 مليون دينار بالتعاون مع مكتب تونس لمنظمة اليونيسيف. ويهدف هذا المشروع إلى الوقاية التخفيف من تداعيات جائحة "كوفيد-19" على العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل التي تكفل أطفالا و مساعدتها على تحمل تكاليف العودة المدرسية لأبنائها التلاميذ ووقايتهم من مخاطر عدم الالتحاق والإنقطاع المدرسي ومساعدتهم على تلبية الحاجيات الأساسية لأبنائهم من تلاقيح وتغذية في سن 0 – 5 سنة.

ويستهدف المشروع (معطيات محينة شهر مارس 2020) :

- 93.064 طفلا ينتمون إلى 64047 عائلة منهم 9226 طفلا من أبناء العائلات الفقيرة المنتفعة بالمنحة الشهرية القارة (اسناد منحة تقدر بـ30 دينارا)
- 309.703 تلميذا ينتمون إلى 148.042 عائلة (اسناد منحة إضافية تقدر بـ50 دينارا)

✓ صياغة اتفاقية تعاون سنة 2020 بين الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي ومنظمة الإسعاف الاجتماعي الدولي ومركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بتونس وذلك في إطار تنفيذ مشروع ممول من قبل إمارة موناكو يتمحور حول "دعم مكافحة الإقصاء الاجتماعي في تونس".

✓ التقدم في إنجاز مشروع الأمان الاجتماعي المتعلق بتحيين قاعدة معطيات العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل حيث قدرت نسبة البحوث المستوفاة (مكتيبيا وميدانيا) بـ 70.22% من جملة البحوث المبرمجة.

- ✓ إصدار الأمر الحكومي عدد 317 لسنة 2020 مؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه.
- ✓ إسناد مساعدات إجتماعية استثنائية لفائدة العئلات الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات الهشة موزعة كم يلي:

1 - منحة للعائلات محدودة الدخل، صرف مساعدات اجتماعية استثنائية بقيمة 200 دينارا:
- القسط الأول: شهر أفريل2020: 470 ألف عائلة بقيمة (94 مليون دينارا)
- القسط الثاني : شهر ماي 2020: 376 ألف عائلة بقيمة (75 مليون دينارا)

2 - منحة للعائلات الفقيرة، صرف مساعدات اجتماعية استثنائية بقيمة 200 دينارا:
- صرف منحة قدرها 50 دينارا (أفريل 2020) لفائدة 262 ألف عائلة بقيمة 13 مليون دينارا
- الترفيع في المنح المسندة بمناسبة الأعياد والمناسبات الدينية (شهر رمضان–عيد النظر–عيد الأضحى) من 40 إلى 60 دينارا

3 - منحة للعائلات الهشة التي تم رصدها في إطار مجابهة تداعيات فيروس "كورينا" عن طريق استمارة، صرف مساعدة استثنائية قدرها 200 دينارا لفائدة 301 ألف منتفع بقيمة جملية قدرها 60 مليون دينارا.

4 - منحة لفائدة الأسر المتكفلة بكبار السنّ الفاقدين للسند العائلي، للأشخاص ذوي الإعاقة ولأطفال فاقدي السند بقيمة 200 دينارا :779 عائلة (قسط الأول والقسط الثاني) باعتماد قدره 311 ألف دينار.

- **<u>في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج :</u>**

- ✓ تطوير مهام وقدرات الملحقين الاجتماعيين عبر برمجة فتح مراكز جديدة في كل من جزيرة كورسيكا وروسيا وأوكرانيا وتركيا بالإضافة إلى إعادة فتح مراكز بكلّ من الكويت والدوحة وطرابلس.
- ✓ الانطلاق في إجراء المسح الوطني الشامل حول الهجرة الدولية (TUNISIA-HIMS) بمختلف أشكالها وهو المسح الأول من نوعه في تونس كجزء من مشروع اقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط يتم تنفيذه بالشراكة بين المرصد الوطني للهجرة والمعهد الوطني للإحصاء والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.
- ✓ تنفيذ برامج تهدف إلى إدماج المهاجرين في النسيج الاقتصادي الوطني وحثهم على الاستثمار في البلاد التونسية من أهمها برنامج "مساندة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة" ProGreS Migration" (2017-2020) الممول في إطار الصندوق الائتماني للطوارئ للمفوضية الأوروبية المحدث سنة 2015، والذي يهدف من خلال مشاريعه الأربعة إلى تفعيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة والتونسيين بالخارج.

2- تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	205.630	217.550	11.920	105.77%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	18.761	18.169	-592	96,83%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	2419.916	2432.776	12.860	100,53%
	اعتمادات الدفع	2419.916	2431.813	11.897	100,49%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	44.140	13.483	-30.657	30,54%
	اعتمادات الدفع	13.787	10.195	-3.592	73,94%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**2688.447**	**2683.274**	**-5.173**	**99,8%**
	اعتمادات الدفع	**2658.094**	**2677.927**	**19.833**	**100,74%**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

- نفقات التأجير :

قدرت نفقات التأجير لسنة 2020 بـ 205.630 أد وبلغت الاعتمادات المدفوعة 217.750 أد و لتغطية الفارق المقدر بـ 12.120 أد تم تم طلب اعتماد إضافي خاصة لتغطية نفقات تأجير برنامج النهوض الاجتماعي الذي يستأثر بالقسط الأكبر من اعتمادات التأجير . ويعود الفارق المسجل أساسا إلى تغطية النقص الحاصل في بعض المنح الظرفية لفائدة بعض الاسلاك ومواصلة مراجعة توزيع الأعوان .

- نفقات التسيير :

قدرت نفقات التسيير المرسمة بقانون المالية لسنة 2020 بـ 18.761 أد و بلغت النفقات المصروفة 18.169 أي بنسبة انجاز تقدر بـ 96.85% وذلك نظرا للصعوبات التي حفت بالتنفيذ نتيجة تفشي جائحة كورونا وتسجيل فواضل بمزانيات المؤسسات العمومية التي تشهد صعوبات في إنطلاق عملها وعدم انطلاق عمل البعض منها (المجلس الوطني للتونسيين المقيميين بالخارج).

- نفقات التدخلات :

قدرت نفقات التدخلات المرسمة بقانون المالية الأصلي لسنة 2020 بـ 1392.916 أد وبلغت بقانون المالية التعديلي 2419.916 أد أي بزيادة قدرها 1027.000 أد . وبلغت إجمالي الاعتمادات المدفوعة 2431.813 أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 100.49%

وتعزى هذه الزيادة إلى جملة الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمجابهة تداعيات فيروس "كورونا " والإحاطة بالفئات الهشة ومحدودة الدخل وبعض أجراء المؤسسات الاقتصادية وتدعيم بنود نفقات التدخلات التي شملت أساسا برنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي .

و تتوزع الزيادة في الاعتمادات كالآتي :

*** برنامج الضمان الاجتماعي : 397.000 أد**

- 50.000 أد بعنوان مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية
- 60.000 أد بعنوان منحة تعديلية لجرايات التقاعد الدنيا (أقل من 180 د /شهريا)
- 87.000 أد بعنوان منحة مباشرة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية
- 200.000 أد منحة بعنوان تسديد متخلدات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

*** برنامج النهوض الاجتماعي : 630.000 أد**

- 170.000 أد بعنوان إحداث بند جديد بعنوان مساعدات اجتماعية استثنائية لفائدة عملة المؤسسات الاقتصادية وبعض أصناف من العاملين لحسابهم الخاص.
- 384.000 أد بعنوان الترفيع في المنح المسندة للعائلات المعوزة وقد تمّ تحويل مبلغ (326.805 أد) لإحداث بند جديد بعنوان إعانات ظرفية لفائدة الفئات الهشة لمجابهة كورونا
- 13.000 أد بعنوان الترفيع في المساعدات المسندة بعنوان برنامج العودة المدرسية والجامعية
- 4.000 أد بعنوان الترفيع في اعتمادات برنامج عملة الحضائر الذين تجاوزوا 60 سنة
- 5.500 أد بعنوان الترفيع في اعتمادات مجانية النقل البري لفائدة أبناء العائلات المعوزة

- 10.000 أد بعنوان الترفيع في الاعتمادات بعنوان منح لفائدة جمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة
- 1.700 أد بعنوان الترفيع في المنحة المسندة إلى مركز رعاية المعوقين ذهنيا بمنوبة
- 500 أد بعنوان الترفيع في منحة الموائد القارة للتضامن
- 4.400 أد بعنوان الترفيع في منحة مراكز الأطفال في سن ما قبل الدراسة
- 6.900 أد بعنوان الترفيع في تدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي
- إحداث بند جديد بعنوان البرنامج الخصوصي للإحاطة بالفئات الهشة باعتمادات تقدر بـ 30.000 أد لتدعيم مؤسسات العمل الاجتماعي وبرامج النهوض بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية وبعث موارد الرزق لفائدة الفئات الهشة طبقا لمرسوم رئيس الحكومة عدد 30 لسنة 2020 مؤرخ في 10 جوان 2020 بإجراءات لدعم أسس التضامن الوطني ومساندة الأشخاص والمؤسسات تبعا لتداعيات انتشار فيروس كورونا "كوفيد-19

ـ نفقات الاستثمار :

بالنسبة لنفقات الاستثمار، قدرت نفقات الاستثمار المرسمة بقانون المالية الأصلي لسنة 2020 بـــ 13.787 أد و بلغت الاعتمادات المدفوعة 10.195 أد أي بنسبة أنجاز تقدر بـ 73.94% حيث تم تسجيل فواضل تقـــدر بـ (3.594 أد) وهي ناتجة على تأثير جائحة كورونا على إنجاز الشراءات العمومية وتعطل إنجاز اشغال البناء والتهيئة لعدة مشاريع نتيجة الحجر الصحي الذي شهدته البلاد .

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2020 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج عدد 1 الشغل والعلاقات المهنية	اعتمادات التعهد	25.974	22.110	-3.864	85.12%
	اعتمادات الدفع	22.826	22.071	-755	96,69%
البرنامج عدد 2 الضمان الاجتماعي	اعتمادات التعهد	1008.392	1030.696	22.303	102,21%
	اعتمادات الدفع	1008.392	1030.673	22.281	102,21%
البرنامج عدد 3 النهوض الاجتماعي	اعتمادات التعهد	1542.844	1543.395	551	100,03%
	اعتمادات الدفع	1536.245	1541.185	4.940	100,32%
البرنامج عدد 4 الهجرة والتونسيين بالخارج	اعتمادات التعهد	27.471	29.160	1.689	106,14%
	اعتمادات الدفع	27.471	28.285	814	102.96%
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	83.765	57.913	-25.853	69,13%
	اعتمادات الدفع	63.159	55.713	-7.446	88,21%
المجموع	اعتمادات التعهد	**2688.447**	**2683.274**	**-5.173**	**99,80%**
	اعتمادات الدفع	**2658.094**	**2677.927**	**19.833**	**100,74%**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

- بالنسبة لبرامج الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي والهجرة والتونسيين بالخارج فإنّ الاعتمادات المنجزة تعهدا ودفعا فاقت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التعديلي ممّا اضطر إلى اللجوء لطلب اعتمادات إضافية ناهزت 41.550 أد لتغطية مختلف النفقات وخاصة قسم التدخلات وتوزعت الاعتمادات الإضافية كالآتي :

* **برنامج الضمان الاجتماعي** : تم طلب اعتماد اضافي يقدر بـ 22.500 أد لتغطية نفقات المساهمة بعنوان التعديل الآلي للجرايات حيث لم تفي الاعتمادات المرصودة بالغرض.

* **برنامج النهوض الاجتماعي** :تم طلب اعتماد اضافي يقدر بـ 17.050 أد لتغطية النقص في نفقات تأجير أعوان البرنامج مركزيا و جهويا أضافة إلى تحويل الجزء المتبقي من فواضل نفقات تاجير برامج أخرى.

* **برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج** : تم طلب اعتماد اضافي يقدر بـ 2.000 أد لتغطية نفقات التدخلات (اعتمادات مرسمة 890 أد / اعتمادات مصروفة 2.690 أد)

- كما تمّ تسجيل فواضل اعتمادات تعهد هامة بقسم الاستثمار وذلك نتيجة تحويل بقايا اعتمادات التعهد متوفرة لسنوات (قبل 2020) إلى السنة المالية 2020 (باعتماد التبويب الميزانياتي الجديد) وذلك بالنسبة للبرامج التالية :

* برنامج الشغل والعلاقات المهنية : 3.360 أد

* برنامج النهوض الاجتماعي : 7.335 أد

* برنامج القيادة والمساندة : 20.900 أد

وذلك نتيجة للظروف الصحية التي حفت بإنجازات سنة 2020 (جائحة كورونا) والتي أدت إلى التأخر في إنجاز عدد من المشاريع المبرمجة.

المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج المهمة

البرنامج عدد 1 : الشغل والعلاقات المهنية

رئيس البرنامج : السيد فؤاد بن عبد الله	بداية من 26 أفريل 2017

1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

- الهدف الاستراتيجي 1.1: ضمان توفر شروط العمل اللائق

❖ **المؤشر 1.1.1 نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد**

- تعريف المؤشر : يهدف المؤشر إلى تقييم مدى تغطية زيارات التفقد للعمال الخاضعين لمجال تدخل تفقد الشغل والمصالحة وتفقد طب الشغل والسلامة المهنية وتدعيم تطبيق الأحكام التشريعية والترتيبية والتعاقدية الضابطة لعلاقات الشغل أو المنجرة عنها في كل مجالات النشاط التابعة لكل القطاعات الخاضعة لقانون الشغل.

- طريقة احتساب المؤشر :

(عدد العمال المشمولين بالزيارات في مجال تفقد الشغل+ عدد العمال المشمولين بالزيارات في مجال تفقد طب الشغل) / 2**

عدد العمال الجملي على المستوى الوطني

- مصدر المعلومات : بطاقة زيارة الواردة من: أقسام تفقديات الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية وأقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية

المؤشر	وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019(*)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد **(مؤشر تراكمي)**	%	%46.48	%38,83	%49,90	%55,2	%110,62	%59.88	%59.88

(*) تعد هذه المعطيات تقديرية وفق نسق انجازسنة 2018 والسداسي الأول لسنة 2019 نظرا لتمسك الطرف النقابي بمطالب تتعلق بنظام التأجير وعليه تم حجب التقارير الدورية بعنوان السداسي الثاني لسنة 2019

- المؤشر الفرعي: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل:

تم خلال سنة 2020 إنجاز 11.261 زيارة تفقد شملت 519.975 عاملا ترتب عنها 1.289 تنبيه كتابي وتحرير 252 محضر مخالفة. وقد بلغت نسبة الإنجاز خلال سنة 2020، 43,33 % حيث حافظ نشاط المراقبة على نسق مرتفع نسبيا رغم انكماش النشاط بجميع الإدارات نتيجة الوضع الصحي بالبلاد لعدة أسباب، أهمها:

- انخراط متفقدي الشغل في حملات مراقبة واسعة وشاملة للمؤسسات الاقتصادية ومرافقتها لحسن تطبيق البروتوكولات الصحية واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة خاصة بالنسبة للقطاعات التي يكون فيها العمال أكثر تعرضا لخطر الكوفيد-19،،
- التكيف مع طرق العمل الجديدة التي فرضها الوضع الصحي كالعمل عن بعد وتنظيمه والعمل بالفرق وتراخيص العمل للمؤسسات الحياتية عبر منصة Autorisation.
- مراقبة إنهاء وتعليق عقود العمل للعملة المصابين بفيروس "كوفيد-19"،
- العمل على تفعيل اللجان الاستشارية للمؤسسات للقيام بدورها الكامل لتقديم المشورة والدعم لأصحاب العمل والعمال في إطار تحاوري.
- المساهمة في تفعيل منصة Help Entreprise لمساعدة المؤسسات والعملة على تخطي تداعيات الحجر الصحي الشامل.

- المؤشر الفرعي : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل والسلامة المهنية (ملحق عدد 1)

- بلغ عدد زيارات التفقد خلال سنة 2020، 8.023 زيارة شملت 804.706 عامل أي بنسبة 67 % من جملة العمال. وبذلك بلغت نسبة الانجاز 127 % خلال سنة 2020 مسجلة ارتفاعا عن تقديرات نفس السنة المقدرة بـ 52,5 %، ويعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها أن نشاط الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية وأقسامها الجهوية توجه بالخصوص نحو التصدي لجائحة "كوفيد-19" للحد من انتشار الفيروس بالوسط المهني، حيث تم تكثيف الزيارات الميدانية التي يقوم بها الأطباء المتفقدون للشغل والفنيون السامون والمهندسون العاملون بالأقسام الجهوية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية لمراقبة مدى تطبيق الإجراءات الصحية للوقاية من فيروس "كوفيد-19" بأماكن العمل، فبلغت هذه الزيارات منذ 04 ماي 2020 إلى غاية 31 ديسمبر 2020 ، 7.698 زيارة تفقد للمؤسسات، تشغل 758.520 عامل، نتج عنها 2.052 تنبيه و1.562 توصية و1.802 نشاط تحسيسي .

<u>تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به) :</u>

ملاحظة: لاحتساب العدد الجملي للعمال الخاضعين لمجلة الشغل تم الاعتماد على إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء والزيارات الميدانية للمؤسسات ذات الصبغة الإدارية والمنشآت العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية ليبلغ 1.200.000 عامل.

بلغ العدد الجملي للعملة المشمولين بزيارات التفقد (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل) سنة 2020، 662.340 أي بنسبة 55,2 % من جملة العمال مسجلة ارتفاعا عن تقديرات نفس السنة المقدرة بـ 49,9 %، وبذلك بلغت نسبة الإنجاز 110,62 %. ويعود هذا الارتفاع لـ:

- ✓ القيام بحملات تحسيسية وتوعوية باستمرار لتبسيط مقتضيات البروتوكولات الصحية والحث على العمل والالتزام بما ورد بها.
- ✓ مرافقة المؤسسات حول الإجراءات التي يجب اتباعها عند مخالطة عامل بمصاب مؤكد بفيروس "كوفيد-19" للحفاظ على صحة العمال واستمرارية نشاط المؤسسة،
- ✓ القيام بزيارات تفقد مكثفة وشاملة وواسعة لمراقبة المؤسسات حول مدى انخراطها في تطبيق البروتوكولات الصحية، وهي زيارات لا تتطلب متابعة معمقة تقتصر على حسن تطبيق البروتوكول الصحي مما فسر ارتفاع عددها.
- ✓ مواصلة القيام بزيارات التفقد والتوعية والتحسيس خارج أوقات العمل الرسمية وأيام العطل الأسبوعية.
- ✓ تكليف الأطباء المتفقدين للشغل بالقيام بزيارات مراقبة وتحسيس ببعض الإدارات العمومية.
- ✓ المرافقة الاجتماعية للمؤسسات والعملة عبر منصة Help entreprise التي أوكلت إلى جهاز تفقد الشغل.
- ✓ زيارات تفقد موجهة (ciblé) للوقوف على حسن تطبيق البروتوكولات الصحية،
- ✓ القيام بزيارات تفقد لتنشيط اللجان الاستشارية ولجان الصحة والسلامة المهنية لما لها من دور كخلية أزمة لمقاومة جائحة كورونا داخل المؤسسات اجتماعيا وصحيا.
- ✓ القيام بزيارات مراقبة للتثبت من إنهاء أو تعليق عقود العمل للمصابين بفيروس "كوفيد-19"،
- ✓ انخراط الفنيين السامين في الصحة والسلامة المهنية والمهندسين في حملات لمساندة المؤسسات في تطبيق البروتوكولات الصحية.

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

- بلغت اعتمادات برنامج الشغل والعلاقات المهنية المرسمة بقانون المالية الاصلي 22.826 أد ولم تشهد تغييرا بقانون المالية التعديلي وبلغت الاعتمادات المدفوعة22.071 أد وذلك حسب الأقسام :

* **نفقات التأجير** :

- الاعتمادات المرسمة 20.288 أد – الاعتمادات المدفوعة : 19.801 أد (بنسبة إنجاز بلغت 97.60 %

- يفسّر الفارق بين الاعتمادات المرسمة والاعتمادات المدفوعة في بقايا الاعتمادات المخصصة لبرنامج انتداب 25 متفقد شغل نتيجة وجود إشكال في الشهائد العلمية المعتمدة والذي تم تجاوزه مؤخرا ثمّ تعطل استكمال إجراءات المناظرة نتيجة الوضع الصحي الراهن وهو ما اثر سلبا على نشاط سلك تفقد الشغل والمراقبة .

* **نفقات التسيير** :

- الاعتمادات المرسمة 1.538 أد – الاعتمادات المدفوعة : 1.342 أد (بنسبة إنجاز بلغت 87.25 %) وتمّ صرفها بين : * المركزي (659 أد)

* الجهوي (684 أد)

- تمّ تسجيل فواضل اعتمادات نظرا لعدم تمكن الإدارة من التعهد بكامل نفقات التسيير نتيجة الوضع الصحي وما انجرّ عنه من تعطل الإجراءات الإدارية والمالية وعدم إيفاء المزودين بالتزاماتهم .

* **نفقات التدخلات** :

- الاعتمادات المرسمة 250 أد – الاعتمادات المدفوعة : 204 أد (بنسبة إنجاز بلغت 81.78 %) وتعود الفواضل إلى عدم صرف القسط الأخير من منحة الدولة المسندة للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي .

* **نفقات الاستثمار** :

- الاعتمادات المرسمة 750 أد – الاعتمادات المدفوعة : 723 أد (بنسبة إنجاز بلغت 96.42 %) وتمّ استعمال هذه الاعتمادات لتوفير البنية اللازمة وتهيئتها لممارسة مختلف أنشطة البرنامج والمرتكزة أساسا على تفقد الشغل ونفقد طب الشغل والسلامة المهنية . ومن أهم المشاريع :

- استكمال تهيئة وتوسيع قسم تفقدية الشغل والمصالحة بجندوبة (279 أد)

- استمال بناء قسم تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية بمدنين (126 أد)

- اقتناء تجهيزات إدارية لفائدة البرنامج (317 أد)

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق. م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	20.288	19.801	-487	97,60%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	1.538	1.342	-196	87,26%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	250	209	-41	83,6%
	اعتمادات الدفع	250	204	-46	81,6%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	3.898	726	-3.172	18.62%
	اعتمادات الدفع	750	723	-27	96,4%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	25.974	22.110	**-3.864	85,12%
	اعتمادات الدفع	22.826	22.071	-755	96,69%

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

** الفواضل المسجلة باعتمادات التعهد متأتية من نقل اعتمادات التعهد للسنوات السابقة لملائمتها للتبويب البرامجي الجديد .

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2020 ق.م الأصلي	تقديرات 2020 ق.م التعديلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج الفرعي 1 : تفقد الشغل والصحة والسلامة المهنية	نشاط عدد 1 : القيادة والتشريع والمصالحة	2.800	2.800	1.848	-295	65,97%
	نشاط عدد 2 : الرقابة والمصالحة	13.556	13.556	14.496	940	106,93%
	نشاط عدد 3 : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي	1.100	1.100	910	-190	82,73%
	نشاط عدد 4 : القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية	555	555	743	188	133,92%
	نشاط عدد 5 : تفقد طب الشغل	4.815	4.815	4.074	-1740	84,62%
	المجموع	22.826	22.826	22.071	-755	96,69%

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

تتنزل الانشطة المبرمجة في إطار برنامج الشغل و العلاقات المهنية ضمن منهجية تجسد الأولويات الاستراتيجية للبرنامج والمتمثلة خاصة في ضمان توفر مقومات العمل اللائق من خلال ضمان حسن تطبيق تشريع الشغل و تجنب النزاعات الشغلية والحرص على التصدي لأشكال التشغيل الهش إضافة إلى الإحاطة بالعمال والمؤسسات و تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية.

1- النشاط عدد 1: القيادة في مجال الرقابة وتطبيق تشريع الشغل:

تعتبر سنة 2020 سنة استثنائية بكل المقاييس جراء جائحة كوفيد 19 التي كانت لها تداعيات جد هامة على المؤسسات وعلى العملة على حد السواء، حيث انخرطت الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية بمختلف هياكلها في تنفيذ جملة من الخطط في اطار التصدي لتداعيات الجائحة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال برمجة حملة رقابية متواصلة واسعة النطاق آخذة بعين الاعتبار المستجدات على مستوى العلاقة الشغلية الناتجة عن الوضع الصحي المستجد ومحاولة احتواءها والتاقلم معها.

وفي هذا الصدد تم وضع خطة عمل تترتكز على :

- اقتراح مشاريع نصوص قانونية تتماشى والوضع الصحي بالبلاد وتاثيره على العلاقات الشغلية وعلى السلم الاجتماعي بالمؤسسات والحفاظ على مواطن الشغل، من ضمنها مشاريع نصوص تعليق العمل ببعض احكام مجلة الشغل كالفصل 21 في فقرته 12 المتعلقة بالقوة القاهرة والفصل 119 المتعلق بالرخص السنوية الخالصة الاجر، بمقتضى مرسوم صادر عن رئاسة الحكومة.
- وضع خطط وطنية لمرافقة المؤسسات للحد من تداعيات الجائحة الاجتماعية والاقتصدية من أهمها:

✓ الخطة الوطنية لمرافقة المؤسسات عبر منصة Help entreprise.

✓ الخطة الوطنية لمراقبة تطبيق البروتوكولات الصحية العامة منها والقطاعية.

✓ العمل على تنشيط اللجان الاستشارية للمؤسسات ولجان الصحة والسلامة المهنية للقيام بدورها كخلية أزمة بالمؤسسات وتقديم المشورة والدعم لأصحاب العمل والعمال في إطار تحاوري تشاركي والحد من التوتر الاجتماعي .

2- النشاط عدد 2 : الرقابة والمصالحة:

في إطار تدخلات الرقابة والمصالحة تم خلال سنة 2020 إنجاز 11.261 زيارة تفقد شملت 519.975 عاملا إضافة إلى العمل على تفعيل نشاط هياكل الحوار داخل المؤسسات الاقتصادية حيث تم تركيز 1959 لجنة استشارية وتجديد 301 و 708 نيابة عملة وتجديد 70 منها. أما لجان الصحة والسلامة المهنية فقد بلغ عددها 1767 لجنة صحة وسلامة مهنية تم تجديد 161منها.

3- النشاط عدد 3 : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي:

في إطار تفعيل مقومات الحوار الاجتماعي تولت الحكومة إحالة مجموعة من النصوص القانونية والترتيبية على أنظار المجلس والتي تم توزيعها على مختلف اللجان المحدثة من قبل الجلسة العامة للدراسة وإبداء الرأي وهي على التوالي:

- ✓ اتفاقية العمل الدولية رقم 129 بشأن تفقد الشغل في القطاع الفلاحي
- ✓ اتفاقية العمل الدولية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنيتين
- ✓ مرسوم عدد2 لسنة 2020 المتعلق بسن أحكام استثنائية وظرفية بخصوص تعليق العمل ببعض أحكام مجلة الشغل
- ✓ مشروع قانون يتعلق بتنظيم العمل المنزلي.

4- النشاط عدد 4: القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية:

في إطار النهوض بمجال الصحة والسلامة المهنية وتماشيا مع الوضع المستجد الناتج عن انتشار فيروس كوفيد 19 والعمل على تخطي بعض الإشكاليات التشريعية والتنظيمية التي برزت بمناسبته، تولت مصالح الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية (وحدة عملياتية مركزية) اقتراح جملة من التدخلات على مستوى قطاع تفقد طب الشغل من خلال :

- اقتراح جملة من مشاريع النصوص التشريعية في إطار تحسين ظروف العمل بالمؤسسات وتفادي بعض الإشكاليات التي نتجت عن الوضع الوبائي وتداعيات جائحة كورونا خاصة منها:

- مشروع القانون المتعلق بالمصادقة على اتفاقية العمل الدولية عدد187 المتعلقة بالإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنية.

- مشروع تحيين منشور وزير الشؤون الإجتماعية عدد 20 المؤرخ في 19 ديسمبر 2001 المتعلق بإحداث لجنة يقظة لمتابعة تطور حوادث الشغل والأمراض المهنية .

- مراجعة جداول الأمراض المهنية وذلك بإدراج الإصابة بفيروس "كوفيد-19" ضمن قائمة الأمراض المهنية بالنسبة لمهني الصحة.

- إعداد ادلة بالاشتراك مع معهد الصحة والسلامة المهنية حول الإجراءات الصحية التي يجب أتباعها للتوقي من فيروس "كوفيد-19" والتي تم اعتمادها كمرجع لتطبيقها بالمؤسسات للتوقي من فيروس كوفيد 19 عملا باحكام الفصل 12 من الامر الحكومي عدد 208 لسنة 2020 المؤرخ في 02 ماي 2020 المتعلق بضبط إجراءات الحجر الصحي الموجه.

.

- إبرام أتفاقيات بين وزارة الشؤون الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمين على المرض ومجامع طب الشغل بولايات تونس ومنوبة وبن عروس ومدنين، لاقتناء وتوزيع 4 وحدات طبية متنقلة لفائدة هذه المجامع، بهدف الترفيع في نسبة التغطية في مجال طب الشغل وفي تقريب خدماتها خصوصا إلى المؤسسات النائية مثل المؤسسات الفلاحية والمقاطع ومؤسسات البناء والأشغال العامة، والمؤسسات الصغرى والصغرى جدا التي لا تستطيع توفير محلات لائقة للقيام بالفحوص الطبية والتكميلية مثل المخابز والمقاهي والصناعات الصغرى. وتقوم كل وحدة طبية متنقلة بتوفير الخدمات الطبية لما بين 4 آلاف و7 آلاف عامل سنويا.
- تركيز 252 لجنة جديدة وتنشيط 72 لجنة نظرا لدورها الهام في إعداد ومتابعة برامج الوقاية من الأخطار المهنية خصوصا خلال جائحة "كوفيد-19".

5- <u>النشاط عدد 5 : تفقد طب الشغل :</u>

تولى إطارات وأعوان التفقد الطبي للشغل خلال سنة 2020 انجاز 8023 زيارة تفقد للمؤسسات الاقتصادية لمعاينة ظروف الصحة والسلامة المهنية. وشملت هذه الزيارات 804.706 عاملا. كما قام الأطباء المتفقدون للشغل بـ 1.181 فحص طبي لفض النزاعات المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية وبالتأهل الطبي للعمل.

- وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

مؤشر قيس الأداء	الإشكاليات والنقائص	التدابير والانشطة المقترحة
نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد		
- في مجال تفقد الشغل:	النقص الحاصل في إطارات التفقد المكلفين بالمراقبة.	طلب تدعيم سلك متفقدي الشغل خاصة على مستوى الجهات
	تقادم أسطول وسائل النقل الموضوعة على ذمة أقسام تفقدية الشغل والمصالحة.	إدراج الطلبات ضمن أولويات تجديد أسطول وسائل النقل للمهمة
	نقص في كميات الوقود المخصص لوسائل النقل و نقص عدد السواق في ظل وجوب التنقل لمسافات طويلة للقيام بزارات التفقد.	إدراج الطلبات ضمن أولويات مشروع ميزانية البرنامج (مع تقديم التبريرات)
	عدم توفر معطيات إحصائية محينة وحينية في إطار تبادل المعطيات بين المصالح المركزية والجهوية	الشروع في استغلال المنظومة المعلوماتية الخاصة بجهاز تفقد الشغل
	تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية على نسق عمل مصالح تفقد الشغل وتوفير السلم الاجتماعي	تدعيم دور المجلس الوطني للحوار الاجتماعي في إطار دعم السلم الاجتماعي والحد من النزاعات الجماعية المحتمل حدوثها.
- في مجال تفقد طب الشغل والسلامة المهنية:	صعوبة في سد الشغورات على مستوى أطباء الشغل بالولايات الداخلية (جندوبة والقصرين وقبلي)	طلب تدعيم سلك أطباء الشغل خاصة على مستوى الجهات
	تقادم أسطول وسائل النقل الموضوعة على ذمة الأقسام الجهوية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية	إدراج الطلبات ضمن أولويات تجديد أسطول وسائل النقل للمهمة
	نقص في كميات الوقود المخصص لوسائل النقل بالأقسام الجهوية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية و نقص عدد السواق في ظل وجوب التنقل لمسافات طويلة للقيام بزارات التفقد.	إدراج الطلبات ضمن أولويات مشروع لميزانية البرنامج (مع تقديم التبريرات)
	عدم وجود وحدات محلية للأقسام الجهوية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية على غرار ما هو موجود بالأقسام الجهوية لتفقديات الشغل والمصالحة.	تنقيح التنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية والنظر في إمكانية إحداث وحدات محلية بالمعتمديات التي تتواجد بها مناطق صناعية هامة
	عدم توفر معطيات إحصائية محينة وحينية في إطار تبادل المعطيات بين المصالح المركزية والجهوية	إنجاز تطبيقة إعلامية لرقمنة سير عمل الادارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية وأقسامها الجهوية.

البرنامج عدد 2 : الضمان الاجتماعي

رئيس البرنامج : السيد سامي عروس	بداية من 1 جوان 2020

1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

- **الهدف الاستراتيجي 1.2: <u>المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي</u>**
  - ❖ **<u>المؤشر 1.1.2 نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل</u>**

- **تعريف المؤشر :** تجسيما لبنود العقد الاجتماعي، يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص ونظام التأمين على المرض .
وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:
- على المدى القصير، مواصلة ايفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها،
- على المدى المتوسط والبعيد، الاستدامة المالية للأنظمة الحالية والمحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

- **طريقة احتساب المؤشر : الأعباء/ المداخيل**

- **مصدر المعلومات :** الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي/ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية / الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

المؤشر	وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019 (*)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (**) (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 117	% 119	% 115	% 127	%110.43	% 114	% 113
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 144	% 147	% 142	% 157	%110.56	% 141	% 140
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 124,8	% 122.95	% 110,9	% 114,26	%103.02	% 112,4	% 115,9
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 125,8	% 122.09	% 111	% 114.76	%103.38	% 112,5	% 116
الصندوق الوطني للتأمين على المرض								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	%82	%78.41	%77,07	%77,38	%100.4	%77,8	%78,5
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%	%89,7	%83.58	%84	% 82,16	%97.8	%85,1	%86,3

(*) تم تعديل انجازات سنة 2019 وفقا للقيم النهائية للمؤشر للسنة المعنية و التي تمت موافاتنا بها من قبل مصالح برنامج الضمان الاجتماعي .علما و أن المعطيات الواردة من الصناديق للضمان للسنة المالية المعنية ظل وقتية إلى غاية إتمام إعداد القوائم المالية للصناديق و المصادقة عليها.

(**) أرقام وقتية : تعتبر المعطيات الواردة من الصناديق للضمان للسنة المالية المعنية وقتية إلى غاية إتمام إعداد القوائم المالية للصناديق و المصادقة عليها.

- يعتبر هذا المؤشر ذات صبغة خصوصية و ذلك لكون ارتفاع قيمة الانجازات مقارنة بالتقديرات يعد مؤشرا سلبيا. حيث تترجم نسبة الانجاز التي تفوق قيمتها 100% تطورا سلبيا للمؤشر (tendance negative) في حين تعتبر نسبة الانجاز ايجابية حين تعادل او تقل عن قيمة 100% (tendance positive)

نلاحظ تراجعا في نتائج تحقيق المؤشرين " المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي" و" نسبة الاستخلاص" بعنوان سنة 2020 مقارنة بالتقديرات لنفس السنة ويعود ذلك خاصة إلى تأثيرات جائحة كورونا والتي لم ساهمت في تعطيل أنشطة مختلف المؤسسات الاقتصادية مما أثر سلبا على مستوى إيفاءها بالتزاماتها تجاه الصناديق الاجتماعية.

- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:**

يتواصل الإرتفاع السلبي لنسبة الأعباء من المداخيل حيث تطورت من 119 % سنة 2019 إلى 127 % سنة 2020 . ويعزى هذا الإرتفاع الملحوظ إلى تطور الإيرادات الفنية للصندوق بنسبة 2 % سنة 2020 مقابل 12 % سنة 2019 بينما حافظت الأعباء الفنية على نسق تطورها بـ 12 % مما نتج عنه تفاوت بين الإنجازات والهدف المرسوم (115 %)

كما تعمقت الفجوة بين الموارد والأعباء بالنسبة لفرع الجرايات حيث ارتفعت نسبة الأعباء من الموارد من 147 % سنة 2019 إلى 157 % سنة 2020 وذلك لتواصل ارتفاع مصاريف الجرايات بنسق سريع (12 %) مقارنة بالموارد.

ويعود تفاقم الاختلال في التوازن بين الموارد والأعباء سنة 2020 إلى التداعيات السلبية لجائحة كورونا وما نتج عنها من صعوبات مالية لعديد القطاعات الاقتصادية (السياحة والأنشطة المرتبطة بها كالمقاهي والمطاعم والفنادق والصناعات التقليدية والنقل ...) أثرت على قدرة المؤسسات الاقتصادية على دفع الاشتراكات المستوجبة بعنوان أنظمة الضمان الاجتماعي.

ويضاف الى ذلك العوامل الهيكلية المتمثلة في العوامل الديمغرافية (ارتفاع مؤمل الحياة وانخفاض المؤشر الديمغرافي) وعوامل مرتبطة بأنظمة الجرايات (التقاعد المبكر لأسباب اقتصادية وتعديل الجرايات على أساس الزيادة في الأجر الأدنى المضمون) الى جانب التهرب الاجتماعي.

- **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:**

تحسنت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل مقارنة بالسنوات السابقة وذلك باعتبار ما تضمنه القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 من إجراءات تتعلق بالترفيع في سن الإحالة على التقاعد وبالتالي التقليص في عدد الإحداثات والترفيع في نسب المساهمات بـ 3 نقاط وكذلك الانعكاس المالي للزيادات العامة في أجور أعوان الوظيفة العمومية والقطاع العام.

- **الصندوق الوطني للتأمين على المرض:**

تمكن الصندوق من تحقيق نسبة توازن في حدود 77,38% سنة 2020 وهي نسبة تعادل الهدف المرسوم بعنوان نفس السنة.

أما على مستوى نظام التأمين على المرض فإن نسبة التوازن المحققة سنة 2020 قد بلغت 82,16% وهي نسبة تجاوزت الهدف المرسوم بعنوان نفس السنة (84%).

❖ **المؤشر 1.1.2 نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)**

- **تعريف المؤشر :** تم اعتماد نسبة الاستخلاص كمؤشر ثان لمتابعة الهدف المتعلق بتحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك باعتبار الترابط الوثيق بين الاستخلاص والتوازن المالي للصندوق.

- **طريقة احتساب المؤشر :** يساوي هذا المؤشر عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم) ويهدف الى تقييم أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية.

- **مصدر المعلومات :** الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

المؤشر	وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019 (*)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (**) (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية								
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	%	% 91,5	% 92	% 92	% 88,6	%96.3	% 93	% 93
- نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 48,4	% 53,6	% 50	% 47,9	%95.8	% 52	% 55
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%	%28,3	%20	%23	%19	%82.6	%24	%25

(*) تم تعديل انجازات سنة 2019 وفقا للقيم النهائية للمؤشر للسنة المعنية و التي تمت موافاتنا بها من قبل مصالح برنامج الضمان الاجتماعي .علما و أن المعطيات الواردة من الصناديق للضمان للسنة المالية تالمعنية ظل وقتية إلى غاية إتمام إعداد القوائم المالية للصناديق و المصادقة عليها.

(**) أرقام وقتية

سجلت كل من نسبة الإستخلاص عن الثلاثيات الجارية ونسبة الإستخلاص عن الثلاثيات السابقة انخفاضا سنة 2020 مقارنة بنسبة سنة 2019 حيث سجلت المقابيض بعنوان الاشتراكات تراجعا بنسبة 3 %.

ويعود التراجع في المقابيض إلى تداعيات انتشار جائحة كورونا وتأثيراتها السلبية على القطاعات الاقتصادية وخاصة السياحة والأنشطة المرتبطة بها نظرا لتعطل نشاطها وعجزها عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق.

- **الهدف الاستراتيجي 2.2: تحسين التغطية الاجتماعية**

❖ **المؤشر 1.2.2 : نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية**

- **تعريف المؤشر :** يهدف الى تقييم أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية.
- **طريقة احتساب المؤشر :** عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم
- **مصدر المعلومات :** الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

المؤشر	وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019 (*)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (**) (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نظام الأجراء غير الفلاحيين	%	% 80,73	% 81,81	% 82,48	% 81,42	%98.71	% 83,37	% 84,27
نظام الأجراء الفلاحيون	%	% 11,13	% 11,58	% 11,50	% 10,38	%90.26	% 11,69	% 11,88
نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	%	% 98,76	% 98,96	% 98,85	% 98,36	%99.5	% 98,90	% 98,95
نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	%	% 83,82	% 71,72	% 85,75	% 76,09	%88.73	% 86,73	% 87,72
نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	%	% 83,44	% 88,49	% 84,27	% 82,46	%97.85	% 84,69	% 85,11
المجموع	%	**% 80,84**	**% 80,07**	**% 82,66**	**% 79,44**	**%96.1**	**% 83,57**	**% 84,5**

(*) تم تعديل انجازات سنة 2019 وفقا للقيم النهائية للمؤشر للسنة المعنية و التي تمت موافاتنا بها من قبل مصالح برنامج الضمان الاجتماعي .علما و أن المعطيات الواردة من الصناديق للضمان للسنة المالية المعنية تظل وقتية إلى غاية إتمام إعداد القوائم المالية للصناديق و المصادقة عليها.

(**) أرقام وقتية : تعتبر المعطيات الواردة من الصناديق للضمان للسنة المالية المعنية وقتية إلى غاية إتمام إعداد القوائم المالية للصناديق و المصادقة عليها.

سجلت نسبة التغطية الاجتماعية في القطاع الخاص سنة 2020 انخفاضا مقارنة بسنة 2019 كما أنها لم تحقق الهدف المرسوم والمقدر بـ 82,66 % وذلك نتيجة:

تفشي جائحة كورونا وما نتج عنها من ارتفاع نسبة البطالة وتراجع الإستثمارات المباشرة في عديد القطاعات وتباطء نسق تطور عدد مواطن الشغل الإضافية إلى جانب تسريح العمال لأسباب اقتصادية إلى جانب تنامي القطاع الموازي الذي يمثل نسبة هامة من الاقتصاد التونسي.

❖ **الهدف الاستراتيجي 3.2: تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين**

المؤشر 1.3.2 : آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

- **تعريف المؤشر :** يهدف هذا المؤشر الى متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها.
- **طريقة احتساب المؤشر :** احتساب آجال

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية
(2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات
(2-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام
(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
(2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
(3) استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

- **مصدر المعلومات :** الصناديق الاجتماعية

المؤشر	وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019 (*)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (**) (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								
آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	يوم	46	44	40	42	%105	38	35
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (2)								
آجال إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)	%	% 87,8	% 85,5	% 92	% 76	%82.6	% 93,5	% 95
آجال تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)	%	% 98,3	% 98,1	% 99,1	% 97,2	%98.08	% 99,3	% 99,5
آجال تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3)	%	% 96,5	% 96,4	% 97,8	% 93,4	%95.5	% 98,1	% 98,5
آجال تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)	%	% 81,6	% 85,7	% 83	% 80,7	%97.22	% 84	% 85
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)								
آجال استرجاع المصاريف (3)	يوم	29,3	27.13	29	30.1	%103.79	25	21

آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية								
❖ خلاص أتعاب الأطباء	يوم	134,6	107	100	118	%118	95	90
❖ خلاص الصيادلة	يوم	122	82	80	89	%111.25	75	70
❖ خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	يوم	114,2	105	116	99	%85.34	114	111
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة								
❖ التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	يوم	11	11.9	11	11,5	%104.54	10	9
❖ زرع الكلى	يوم	23	37.9	35	37,3	%106.57	30	21
❖ زرع النخاع الشوكي	يوم	22	11.3	12	11,73	%97.75	11	10
❖ التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	يوم	13	13.23	7	14,14	%202	7	7
❖ تفتيت حصى الكلى	يوم	8	8.13	7	8,45	%120.71	7	7
❖ السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	يوم	14	13.58	12	14,78	%123.16	10	7
❖ التكفل بمصاريف الآلات الطبية	يوم	من 5 الى 49	من 5.38 الى 51.9 يوم	من 5 الى 50	من5.64 الى 54.07 يوم		من 5 الى 47	من 5 الى 45
❖ تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	يوم	11	8.51	8	10,49	%131.12	7	7
❖ التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	يوم	19	17.71	15	16,88	%112.53	12	10

(*) تم تعديل انجازات سنة 2019 وفقا للقيم النهائية للمؤشر للسنة المعنية و التي تمت موافاتنا بها من قبل مصالح برنامج الضمان الاجتماعي .علما و أن المعطيات الواردة من الصناديق للضمان للسنة المالية تالمعنية ظل وقتية إلى غاية إتمام إعداد القوائم المالية للصناديق و المصادقة عليها.

(**) أرقام وقتية : تعتبر المعطيات الواردة من الصناديق للضمان للسنة المالية المعنية وقتية إلى غاية إتمام إعداد القوائم المالية للصناديق و المصادقة عليها.

- يعتبر هذا المؤشر ذات صبغة خصوصية لتعلقه بآجال إسداء خدمات و معالجة ملفات المضمونيين الاجتماعيين:

*** بالنسبة للمؤشرات الفرعية المتعلقة بتحديد آجال (وحدة المؤشر اليوم) : يعتبر ارتفاع قيمة الانجازات مقارنة بالتقديرات يعد مؤشرا سلبيا. حيث تترجم نسبة الانجاز التي تفوق قيمتها 100% تطورا سلبيا للمؤشر (tendance negative) في حين تعتبر نسبة الانجاز ايجابية حين تعادل او تقل عن قيمة 100% (tendance positive)**

- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**

رغم تسجيل الصندوق تحسنا في آجال صرف الجرايات خلال سنة 2020 نتيجة تدعيم اللامركزية وتطوير أساليب العمل إلا أن هذه النتائج تبقى أقل من الهدف المرسوم لسنة 2020، ويعود ذلك بالخصوص إلى تطور عدد الملفات المعالجة مقابل ارتفاع عدد الاحالات على التقاعد في غياب انتدابات جديدة.

- **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية**

لم يتم التوصل الى الأهداف التي تم رسمها بخصوص آجال الانتفاع بالخدمات ويعود ذلك أساسا إلى التأخير الناتج عن وقف السير العادي للعمل تبعا للحجر الصحي الشامل جراء جائحة "Covid-19".

- **الصندوق الوطني للتأمين على المرض**

شهدت الآجال المتعلقة باسترجاع المصاريف ارتفاعا مقارنة بسنة 2019 وبقيت دون الهدف المرسوم لسنة 2020.

أما على مستوى الآجال المتعلقة بخلاص مقدمي الخدمات الصحية سنة 2020، فقدت شهدت آجال خلاص أتعاب الأطباء وآجال خلاص الصيادلة ارتفاعا مقارنة بما تم تحقيقه سنة 2019 وبقيت دون الهدف المرسوم لسنة 2020. ويفسر ذلك أساسا بالنقص في السيولة المتوفرة نتيجة تأخر صندوقي الضمان الاجتماعي في تحويل مناب الصندوق الوطني للتأمين على المرض من المساهمات المستخلصة.

أما آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة فقد بقيت دون الأهداف التي تم رسمها بعنوان سنة 2020 بالرغم من تحقيق تحسن في الآجال على مستوى بعض الخدمات مقارنة بسنة 2019.

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

- بلغت اعتمادات برنامج الضمان الاجتماعي المرسمة بقانون المالية الاصلي 611.392 أد تعهدا ودفعا و بقانون المالية التعديلي بلغت 1008.392 أد أي بزيادة قدرها 397.000 أد تمّ ضخها في نفقات التدخلات .
- بلغت الاعتمادات الجملية المدفوعة للبرنامج 1030.673 أد (بنسبة إنجاز بلغـت 102.21%) ممّا استوجب طلب اعتماد إضافي بـــ 22.500 أد لتغطية الفارق لتصبح جملة الاعتمادات الموزعة للبرنامج 1030.892 أد .
- بلغت الاعتمادات المدفوعة لنفقات التأجير 611 أد ونفقات التسيير 26 أد ونفقات الاستثمار 34 أد
- حظي قسم التدخلات بالجزء الأكبر من الاعتمادات المدفوعة (1030.021 أد أي بنسبة 102.23 %) .

* وتمّ استعمال الاعتمادات التكميلية المقدرة بـــ 397.000 أد على مستوى برنامج الضمان الاجتماعي لتدعيم بعض البنود ضمن نفقات التدخلات وذلك على النحو التالي :

* الزيادة على مستوى النشاط 1 (القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي) :

- 50.000 أد بعنوان مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية

- 60.000 زيادة بـــ د منحة تعديلية بعنوان جرايات التقاعد الدنيا (أقل من 180 د /شهريا)

* وعلى مستوى النشاط 3 (التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الأليات والتدخلات الاجتماعية تمثلت في :

- زيادة بـــ 87.000 أد بعنوان منحة مباشرة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

- زيادة بـــ 200.000 أد منحة بعنوان تسديد متخلدات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

ورغم الحجم الكبير للزيادة في اعتمادات التدخلات فإن نفقات المساهمة بعنوان تعديل الجرايات التي تمّ رصدها (32.499 أد) لم تفي بالغرض ممّا استوجب طلب اعتماد إضافي بـــ 22.500 أد لتغطية النقص المقدر بـــ 22.499 أد وتمّ في هذا العنوان صرف 58.117 أد .

جدول عدد5:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق. م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	792	611	-181	77,14%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	28	26	-2	92,85%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1007.522	1030.021	22.499	102.25%
	اعتمادات الدفع	1007.522	1030.021	22.499	100.25%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	50	38	-12	76%
	اعتمادات الدفع	50	16	-34	%32
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**1008.392**	**1030.695**	**22.303**	**102,21%**
	اعتمادات الدفع	**1030.892**	**1030.674**	**-219**	**99,97%**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

تمثل نفقات التدخلات الجزء الأهم من نفقات برنامج الضمان الاجتماعي بنسبة تفوق 99% وتتعلق خاصة بنفقات المساهمة في تنويع مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي المتأتية من المساهمة الاجتماعية التضامنية والتعديل الآلي للجرايات وتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي.

جدول عدد6:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2020 ق. م الأصلي	تقديرات 2020 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج الفرعي 1 : الإشراف في مجال الضمان الاجتماعي ومتابعة صناديق الضمان الاجتماعي	نشاط عدد 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	484.683	594.683	594.466	-217	99,96%
	نشاط عدد 2 : التصرف لحساب الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية	10.350	10.350	6.839	-3.511	66,07%
	نشاط عدد 3 : التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الآليات والتدخلات الاجتماعية	115.639	425.139	428.649	3.510	100,83%
	نشاط عدد 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي	720	720	720	0	100%
	المجموع	611.392	1030.892	1030.674	-219	99,98%

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

* يكتسي النشاط عدد 3 أهمية كبرى و يتعلق بالتحويلات المسندة أساسا للصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية بعنوان التعديل الآلي للجرايات و المساهمة في تنويع مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي.

تتنزل الانشطة المبرمجة في إطار برنامج الضمان الاجتماعي ضمن منهجية تجسد الأولويات الاستراتيجية للبرنامج والمتمثلة خاصة في :

- ✓ العمل على الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي وحوكمة الصناديق الاجتماعية
- ✓ تكريس الأرضية الوطنية للحماية الإجتماعية والعمل على إيجاد حلول هيكلية لتمويل أنظمة الضمان الإجتماعي في إطار الشراكة مع الأطراف الإجتماعية تطبيقا للعقد الإجتماعي والذي تدعم بإرساء المجلس الوطني للحوار الإجتماعي
- ✓ توسيع التغطية الإجتماعية لتشمل كافة أفراد المجتمع عبر العمل على استقطاب القطاع الموازي
- ✓ تحسين المنافع والخدمات الإجتماعية المسداة للمضمونين الإجتماعيين

- النشاط عدد 1: القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي:

عملت مصالح برنامج الضمان الاجتماعي في إطار ممارستها لمهام القيادة والإشراف وتطبيق سياسة الدولة في مجال الضمان الاجتماعي على دعم مجهودات الصناديق الاجتماعية . حيث تمثل النسبة الأكبر من نفقات النشاط عدد1 ، نفقات التدخلات و المخصصة لتمويل مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية والمنحة التعديلية بعنوان جرايات التقاعد الدنيا. وقد تم في هذا الصدد :

- إقرار منح فارق تكميلي لفائدة أصحاب الجرايات المسندة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية التي يساوي أو يقل مبلغها الشهري الصافي عن مائة وثمانين دينارا،
- إسناد منح استثنائية وظرفية بعنوان فترات التوقف المؤقت عن النشاط بمفعول تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل لفائدة أجراء المؤسسات ولفائدة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من التداعيات المنجرة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل،
- تمكين المؤسسات المتضررة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بسبب تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل من تأجيل دفع المساهمات المحمولة على الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الثلاثية الثانية لسنة 2020 لمدة ثلاثة أشهر ودون توظيف خطايا تأخير بعنوان هذا التأجيل.
- تخصيص اعتمادات مالية في حدود 450 م د على مستوى ميزانية الدولة لسنة 2020 بعنوان المساهمة الاجتماعية التضامنية،
- مكاتبة وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار لإدراج بعض المقترحات على مستوى قانون المالية لسنة 2020 على غرار إحداث حساب خاص للخزينة يتم تخصيصه لعائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية و اقتراح إقرار عفو جبائي بعنوان خطايا التأخير المتراكمة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية واقتراح إحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي واقتراح تكفل ميزانية الدولة بديون شركات النقل الوطنية والجهوية والمتخلدة بذمتها لفائدة كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ،...
- الشروع في بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصناديق الاجتماعية.

- النشاط : التصرف لحساب الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي/ الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية):

عملت مصالح برنامج الضمان الاجتماعي على دعم جهود الصناديق الاجتماعية من خلال :

- إصدار الأمر الحكومي عدد 19 لسنة 2020 المؤرخ في 9 جانفي 2020 يتعلق بضبط صيغ وإجراءات تشجيع أصحاب الدخل غير القار على الانخراط في المنظومة الجبائية وفي منظومة الضمان الاجتماعي وكيفية وآجال تحويل المساهمات الاجتماعية الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،
- اعتماد خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي تقوم على جملة من العناصر من ذلك تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان بهدف تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية واستقطاب القطاع الموازي،
- القيام بحملات مراقبة مشتركة بين مصالح تفقدية الشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمعاينة الاخلالات المسجلة على مستوى ظروف العمل لليد العاملة النسائية في القطاع الفلاحي،
- الشروع في مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي والصيد البحري وإعداد دراسة أولية في الغرض،
- تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها (الكيبيك، اليونان، صربيا، ....)
- اعتماد تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل باقتناء وتجهيز 3 حافلات والشروع في الأعمال الضرورية المستوجبة لاقتناء 8 حافلات إضافية في إطار التعاون مع الوكالة الأمريكية Millennium Challenge Corporation لاستعمالها كمكاتب متنقلة تتولى النفاذ إلى الأماكن النائية لتقريب خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض تجاه منظوريهم وبما يساعد على توسيع التغطية الاجتماعية.

- النشاط : التصرف لحساب الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (الصندوق الوطني للتأمين على المرض):

أثرت جائحة كورونا بصفة واضحة على انشطة الصناديق الاجتماعية خاصة مع إقرار إجراءات استثنائية في إطار الحجر الصحي الشامل إضافة إلى أقرار فترات توقف عن العمل في إطار التدابير الاستثنائية وهو ما أثر على مستوى آجال إسداء الخدمات ومعالجة ملفات المضمونين الاجتماعيين . وقد تم العمل على :

- تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية إضافة إلى مواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي وذلك في إطار تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين،
- تجربة منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات على مستوى بعض المستشفيات العمومية (المستشفى الجهوي ببنزرت ،مستشفى الحبيب ثامر ، المعهد الوطني للتغذية ، ..) والشروع في الأعمال التحضيرية المستوجبة لتعميم هذه التجربة على جميع الهياكل الصحية العمومية ومقدمي الخدمات الصحية في القطاع الخاص،
- اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بمنظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومقدمي الخدمات الصحية وببطاقة العلاج الذكية.

- وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

مؤشر قيس الأداء	الإشكاليات والنقائص	التدابير والانشطة المقترحة
- نسبة التوازن بين الأعباء و المداخيل:	- تأثير الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية على التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية مما أدى إلى تفاقم ديونها ومواجهتها عديد الصعوبات للإيفاء بالتزاماتها	- مواصلة الأعمال المتعلقة بالمراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي - البحث عن مصادر جديدة لتمويل أنظمة الضمان الاجتماعي - إرساء مجلس أعلى لتمويل أنظمة الضمان الاجتماعي (على غرار التجارب المقارنة) يضم في عضويته ممثلين عن الوزارات المعنية وممثلين عن الأطراف الاجتماعية ويكون قوة اقتراح وإسناد ومتابعة وحوكمة في مجال متابعة التوازنات المالية واقتراح مصادر تمويل متنوعة وفق أفق وطني شامل يراعي التوازنات المالية الكبرى ومتطلبات تقاسم عادل للأعباء الاجتماعية - اقتراح احداث حساب للخزينة تحت اسم "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" يتم تخصيصه لعائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية وغيرها من الموارد في إطار يضمن شفافية الموارد - اقتراح إحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي caisse d'amortissement de la dette de la sécurité sociale من مهامه تطهير ديون الصناديق الاجتماعية على مدى بعيد (20 أو 30 سنة) ويمول هذا الصندوق من خلال موارد الأداءات والضرائب التي يمكن تخصيصها لفائدته إضافة إلى اعتماد قار سنوي من ميزانية الدولة - اقتراح إحداث حساب خاص بتمويل التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة وعدم تحميل كلفتها المالية على النظام العام للتقاعد في القطاع العمومي - استخلاص مستحقات صناديق الضمان الاجتماعي المتخلدة بذمة ميزانية الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية - مواصلة الأعمال المتعلقة بتطوير حوكمة الصناديق وفقا للمبادئ التوجيهية لمكتب العمل الدولي والتجارب الناجحة في المجال
	- ضرورة استكمال الدراسات الفنية والأعمال المتعلقة بإرساء صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل	- استكمال الدراسات الفنية والأعمال المتعلقة بإرساء صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل

		- تعزيز رصيد الاتفاقيات الدولية الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي والرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج
- نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي):	- التهرب الاجتماعي و عدم تسوية عديد المؤسسات الاقتصادية لتعهداتها تجاه الصناديق الاجتماعية	- وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانخراط الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الإجتماعي وذلك وفق مرحلية مرنة - دعم وتعزيز استخلاص ديون الصناديق الاجتماعية من خلال تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي لجعلها تتلاءم والتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، هذا إضافة إلى دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد
-نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية:	- تمدد القطاع غير المهيكل و عدم خضوع العاملين به للتغطية الاجتماعية	- وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي - تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي - تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي هذا إضافة الى دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل - مواصلة تطوير النظم المعلوماتية للصناديق والرفع من نجاعتها وتحسين قدرتها على مواكبة التطورات وحجم العمل
- آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال:	- ضرورة مراجعة نظام التأمين على المرض لتطور حاجيات المضمونين الاجتماعيين ومستجدات الوضع الصحي بالبلاد - الصعوبات على مستوى تبادل المعطيات بين مختلف المتدخليين(على المستوى الأفقي والعمودي) وضرورة تدعيم لامركزية التصرف	- مراجعة نظام التأمين على المرض وذلك من خلال دراسة تقييمية تهدف إلى إعداد تشخيص شامل لنظام التأمين على المرض خاصة بالنظر إلى الأهداف التي تم وضعها عند إحداثه والتحديات المتعلقة بالوضع الصحي للبلاد وتطور حاجيات المضمونين الاجتماعيين - تعميم نظام التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومقدمي الخدمات الصحية على جميع مقدمي الخدمات الصحية

البرنامج عدد 3 : النهوض الاجتماعي

رئيس البرنامج : السيد سامي بلغيث	بداية من 5 ماي 2020

1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

- **الهدف الاستراتيجي 1.3: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة**
  - ❖ **المؤشر 1.1.3 نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة) (ملحق عدد 2)**

- **تعريف المؤشر :** يهدف هذا المؤشّـــر إلى الرّفع من مستوى الخدمات التربوية و التأهيلية والتكوينية المقدّمة بمراكز التربية المختصة للنهوض بالإدماج الإقتصادي والاجتماعـــي للأطفال والشبّان المسجلين بها.
- **طريقة احتساب المؤشر :** تقارير أقسام النهوض الإجتماعي
- **مصدر المعلومات :** برنامج بعث موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل.

المؤشر	وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة)	%	%23.78	%19.17	%15	14.8%	%98.66	%16	%17

تم اعتماد مؤشر عام ومؤشرين (02) فرعيين كما يلي:

- **المؤشر العام:** نسبة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين بمراكز التربية المختصة

* **المؤشر الفرعي عدد 01:** نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة من خريجي مراكز التربية المختصة المنتفعين بتمويل المشاريع المسندة في إطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص المعوقين القادرين على العمل

* **المؤشر الفرعي عدد 02:** نسبة الأطفال من منظوري مراكز التربية المختصة الذين تمّ إدماجهم بالمسار المدرسي العادي.

وقد تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـــ98.66 % بالنسبة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات لنفس السنة ويعود ذلك أساسا إلى جملة تأثيرات المرور بجائحة كورونا وما سببته من تعطيلات على كل المستويات. حيث شهدت جل المراكز الراجعة بالنظر إلى مصالح مهمة الشؤون الاجتماعية صعوبات على مستوى التسيير العادي لأنشطتها إضافة إلى تراجع الإقبال من طرف الفئة المعنية بخدماتها وصعوبة استقطابها وضمان تنقلها إلى المراكز المعنية.

- **الهدف الاستراتيجي 2.3: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية**

❖ **المؤشر 1.2.3 النسبة العامة للأمية (ملحق عدد 3)**

- **تعريف المؤشر :** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
- **طريقة احتساب المؤشر :** نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
- **مصدر المعلومات :** الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية

المؤشر	وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
النسبة العامة للأمية	%	%17.21	%17.8	%15.9	%17.62	%110.81	%15.7	% 15.2

- يعتبر هذا المؤشر ذات صبغة خصوصية و ذلك لكون ارتفاع قيمة الانجازات مقارنة بالتقديرات يعد مؤشرا سلبيا. حيث تترجم نسبة الانجاز التي تفوق قيمتها 100% تطورا سلبيا للمؤشر (tendance negative) في حين تعتبر نسبة الانجاز ايجابية حين تعادل او تقل عن قيمة 100% (tendance positive)

- **الهدف الاستراتيجي 2.3: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية**

❖ **المؤشر 2.2.3 نسبة الأمية عند النساء**

- **تعريف المؤشر :** المساهمة في التقليص من نسبة الأمية عند النساء
- **طريقة احتساب المؤشر :** نسبة الدارسات المتحررات من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
- **مصدر المعلومات :** الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية.

المؤشر	وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة الأمية عند النساء	%	%24.1	%23.8	%23.4	%23.2	%99.14	%23.0	%22.7

تم تسجيل تراجع في نسب إنجاز مؤشر "النسبة العامة للأمية" مع تحسن نسبي في مؤشر " نسبة الأمية عند النساء" ويعود ذلك أساسا إلى اعتماد الحضر الصحي الشامل وغلق كل مؤسسات التعليم والتكوين منذ منتصف شهر مارس 2020 وهو ما أدى إلى عدم استكمال المنهج التعليمي, وقد أثر ذلك كثيرا على نتائج التحصيل التعليمي.

كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بين الجهات في ما يتعلق بنسبة التحرر من الأمية باعتماد آلية التقييم الداخلي, تراوحت بين نسبة تحرر من الأمية تجاوزت 90 % بولايات تطاوين وقبلي والكاف ونسبة تحرر من الأمية تراوحت بين 30 و 50 % بولايات سوسة والمنستير والقيروان وجندوبة ونابل ومنوبة.

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

- بلغت اعتمادات برنامج النهوض الاجتماعي المرسمة بقانون المالية الاصلي 906.245 أد دفعا وبقانون المالية التعديلي بلغت 1536.245 أد أي بزيادة قدرها 630.000 أد ووجهت هذه الزيادة لمجابهة تداعيات فيروس كورونا والإحاطة بالفئات الهشة ومحدودة الدخل من خلال برامج التدخل لتقديم المساعدات الاستثنائية الاجتماعية .

- بلغت الاعتمادات المدفوعة 1541.118 أد (بنسبة إنجاز بلغت 100.32 %) مفصّلة كالتالي :

*** نفقات التأجير** :

- الاعتمادات المرسمة 116.124 أد – الاعتمادات المدفوعة : 133.708 أد (بنسبة إنجاز بلغت 115.14 %) ولتغطية النقص الحاصل لتأجير أعوان البرنامج مركزيا وجهويا والمقدّر بـ17.584 أد ، تمّ طلب اعتماد إضافي قدّر بـ 17.050 أد وتحويل الجزء الناقص المتبقي من فواضل نفقات تأجير برامج أخرى . وتفسر الزيادة في حجم نفقات التأجير بإعادة توزيع العدد الهام لأعوان البرنامج وما انجرّ عنه من وجود إشكاليات على مستوى منظومة انصاف مما شكل صعوبة في ضبط التقديرات بصفة دقيقة خاصة وأنّ سنة 2020 تعتبر السنة الأولى في تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي للميزانية وخاصة منها ضبط العدد الجملي للأعوان والمصادقة عليه هذا إضافة للانعكاس المالي للزيادة في أجور سلك الأخصائيين الاجتماعيين (القسط الثاني 75,000 د) والانعكاس المالي للترقية الاستثنائية لجزء من أعوان البرنامج .

*** نفقات التسيير** :

- الاعتمادات المرسمة 8.187 أد – الاعتمادات المدفوعة : 8.469 أد (بنسبة إنجاز بلغت 103.44%) وبفارق فاق 281 أد تمّ تحويله من برامج أخرى لم يتم استغلالها وذلك لتغطية نفقات البرنامج .

- يفسّر فارق الزيادة في نفقات تسيير البرنامج بتغطية الحاجيات الناجمة عن ارتفاع الأسعار وتدعيم عدد من المؤسسات العمومية التي يرتكز عليها البرنامج .

*** نفقات التدخلات** :

يمثل قسم التدخلات ببرنامج النهوض الاجتماعي القسط الهام والأكبر من الاعتمادات المرسمة بالمهمة باعتبار حجم التدخلات الاجتماعية المضمّنة ضمن هذا القسم تنفيذا للسياسة العمومية للبرنامج ولتحقيق أهدافه الاستراتيجية من خلال برامج التدخل للنهوض الاجتماعي

أو النهوض بالمعوقين وذلك على المستوى المركزي وعبر المؤسسات والجمعيات العاملة في الميدان الاجتماعي والجمعيات العاملة في مجال المعوقين وعبر هياكل أخرى مثل الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي ، المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة " بسمة " ...

- بلغت اعتمادات التدخلات المرسمة بقانون المالية الأصلي : 775.897 أد وبقانون المالية التكميلي 1405.897 أد أي بزيادة قدرها **630.000 أد** تمّ توظيفها لمزيد الإحاطة بالفئات الهشة ومحدودة الدخل وكذلك بعض أجراء المؤسسات الاقتصادية ضمن الإجراءات المتخذة لمجابهة فيروس كورونا .

* وبلغت الزيادة على مستوى النشاط عدد 2 المتعلق بصرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودي الدخل **576.000 أد** موزعة كالتالي :

1- إحداث بند جديد بعنوان مساعدات اجتماعية استثنائية لفائدة عملة المؤسسات الاقتصادية وبعض أصناف من العاملين لحسابهم الخاص (170.000 أد)

2– الترفيع في المنح المسندة للعائلات المعوزة بزيادة قدرها 384.000 أد لتصبح في حدود 1094.000 أد ومنها تمّ تحويل مبلغ (326.805 أد) لإحداث بند جديد بعنوان إعانات ظرفية لفائدة الفئات الهشة لمجابهة كورونا .

3- الترفيع في المساعدات المسندة بعنوان برنامج العودة المدرسية والجامعية بـ 13.000.000 د

4 – الترفيع في اعتمادات برنامج عملة الحضائر الذين تجاوزوا 60 سنة بـ 4.000.000 د

5 – الترفيع في اعتمادات مجانية النقل البري لفائدة أبناء العائلات المعوزة بـ 5.500.000 د

* وعلى مستوى **النشاط 3** (الشراكة مع الجمعيات) فقد بلغت جملة الزيادة **53.500 أد** وتوزعت على النحو التالي :

1- الترفيع في الاعتمادات بعنوان منح لفائدة جمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة بـ 10.000 أد

2– الترفيع في المنحة المسندة إلى مركز رعاية المعوقين ذهنيا بمنوبة بـ 1.700 أد

3– الترفيع في منحة الموائد القارة للتضامن بـ 500 أ د

4– الترفيع في منحة مراكز الأطفال في سن ما قبل الدراسة بـت 4.400 أ د

5– الترفيع في تدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي بـ 6.900 أد

6– إحداث بند جديد بعنوان البرنامج الخصوصي للإحاطة بالفئات الهشة باعتمادات تقدر بـ 30.000 أد لتدعيم مؤسسات العمل الاجتماعي وبرامج النهوض بالفئات ذات الاحتياجات

الخصوصية وبعث موارد الرزق لفائدة الفئات الهشة (مرسوم رئيس الحكومة عدد 30 لسنة 2020 مؤرخ في 10 جوان 2020)

– بلغت اعتمادات التدخلات المدفوعة : 1394.506 أد (بنسبة إنجاز بلغت 99.19%) وتتمثل أهم البنود في ما يلي :

- المنح المسندة للعائلات المعوزة : 612.769 أد
- إعانات ظرفية لفائدة الفئات الهشة لمجابهة فيروس كورونا : 326.780 أد (التخفيف من حدة الانعكاسات الاجتماعية لمجابهة انتشار فيروس "كوفيد-19")
- مساعدات اجتماعية لفائدة اجراء المؤسسات الاقتصادية وبعض أصناف من العاملين لحسابهم الخاص :270.000 أد
- اعتمادات محالة للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي لإنجاز مشاريعه الاجتماعية باعتمادات جملية بلغت : 35.000 أد (تسيير مركز رعاية المعوقين المتخلفين ذهنيا بمنوبة - مقاومة جيوب الفقر وبعث موارد رزق – تسيير مراكز الأطفال في سن ما قبل الدراسة – الموائد القارة للتضامن – تدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي ...)
- اعتمادات محالة للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي في إطار شراكة لإنجاز البرنامج الخصوصي للإحاطة بالفئات الهشة باعتماد بلغ 30.000 أد

* **<u>نفقات الاستثمار</u>** :

- الاعتمادات المرسمة 6.037 أد – الاعتمادات المدفوعة : 4.503 أد

(بنسبة إنجاز بلغت 74.59 %) وهي نسبة غير متقدمة نسبيا باعتبار الظروف الصحية التي عرفتها البلاد منذ شهر مارس 2020 وتأثيرها على سير العمل الإداري والاقتصادي (تأخر الإجراءات الإدارية في إنجاز الاستشارات والصفقات العمومية – توقف النشاط الاقتصادي لبعض المقاولين والمتدخلين في ميدان التجهيز والبناء – صعوبة وندرة توفير بعض المواد).

- تمّ تسجيل فواضل بقسم الاستثمار قدرت بـــ 1534 أد تعود أساسا إلى وجود إشكال في صرف الاعتمادات المتعلقة بإحداث مركز لإيواء وتأهيل المعوقين ذهنيا فاقدي السند بقابس (1065 أد لم تصرف) وكذلك نظرا لتعطل إنجاز بعض أشغال التهيئة والبناء خلال فترة الحجر الصحي .

جدول عدد 7:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	116.124	133.708	17.584	115,14%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	8.187	8.469	281	103,44%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1405.897	1395.364	-10.533	99,25 %
	اعتمادات الدفع	1398.897	1394.506	-11.391	99,68 %
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	12.636	5.785	-6.851	45,78%
	اعتمادات الدفع	6.037	4.503	-1.534	74,59%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**1542.844**	**1543.395**	**551**	**100,03%**
	اعتمادات الدفع	**1536.245**	**1541.185**	**4.940**	**100,32%**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 8 :
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة
(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـان الأنشطة	تقديرات 2020 ق. م الأصلي	تقديرات 2020 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج الفرعي 1 : النهوض الاجتماعي (مركزي)	نشاط عدد 1 : القيادة والتخطيط والإشراف في مجال النهوض الاجتماعي	57.779	57.779	45.909	-11.870	79,45%
	نشاط عدد 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	696.100	1279.600	1284.843	5.243	100,41%
	نشاط عدد 3 : الشراكة مع الجمعيات	67.600	121.100	102.819	-18.281	84,90%
	نشاط عدد 4 : التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	4.920	4.920	5.202	282	105,73%
	نشاط عدد 5 : التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين	3.853	3.853	3.886	33	100,85%
	نشاط عدد 6 : تعليم الكبار	694	694	1.130	436	162,82%
النهوض الاجتماعي (جهوي) : 24 برنامج فرعي	نشاط عدد 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة	5.778	5.778	66.276	60.498	(**) 1147,04%
	نشاط عدد 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل	62.522	62.522	31.122	-31.400	49,77%
	المجموع	**906.245**	**1536.245**	**1541.185**	**4.940**	**100,32%**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

(**) شهدت النفقات المنجزة بعنوان النشاط عدد 7 ارتفاعا كبيرا مقارنة بالاعتمادات المرصودة ضمن قانون المالية الأصلي (من 5.778 أ.د إلى 66.276 أد) و يبرر هذا الارتفاع برصد اعتمادات ضمن نفقات التدخلات بعنوان بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة و مجانية النقل البري أبناء هاته العائلات من التلاميذ و الطلبة وهي نفقات جديدة تم تحويلها في موفى السنة المالية في اطار اعتمادات َمفوضة بعد اتمام الاجراءات الضرورية لصرفها.

كما أن الفارق الهام في الاعتمادات المنجزة مقارنة بقانون المالية الاصلي متأتي من نفقات التأجير التي تم تفويضها على اقساط في اطار تحويل للاعتمادات من البرنامج الفرعي المركزي إلى البرامج الفرعية الجهوَية المحدثة سنة 2020 وفي اطار تحويل للاعتمادات من بقية البرامج باعتبار ان برنامج النهوض الاجتماعي شهد نقصا في اعتمادات نفقات التاجير وسيتم العمل على تلافي هذه الإشكاليات من خلال مراجعة توزيع الاعوان على مستوى البرامج والبرامج الفرعية والاخذ بعين الاعتبار لجميع المتغيرات عند ضبط التقديرات .

تتنزل الانشطة المبرمجة في إطار برنامج النهوض الاجتماعي ضمن منهجية تجسد الأولويات الاستراتيجية للبرنامج والمتمثلة خاصة في :

- ✓ الحد من مظاهر الإقصاء الإجتماعي للفئات الهشة والعمل على تحقيق ادماجها الاقتصادي والإجتماعي
- ✓ المساهمة في القضاء تدريجيا على الفقر و على كافة مظاهر اللامساواة بين فئات المجتمع
- ✓ المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية والعمل على إرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية.

1. <u>النشاط عدد 1 : القيادة والتخطيط والاشراف في مجال النهوض الاجتماعي</u>

توجه أهم اعتمادات النشاط عدد 1 إلى خلاص نفقات تأجير و تسيير مصالح الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي وتبرز تدخلات الهيئة من خلال ضبط البرامج و التدخلات في مجال النهوض الاجتماعي والعمل على إصدار النصوص الترتيبية والتشريعية ذات العلاقة إضافة إلى متابعة سير مختلف الوحدات العملياتية المركزية والجهوية (أقسام النهوض الاجتماعي ومراكز الرعاية والإحاطة والمراكز العاملة في مجال الإحاطة بالمعوقين) من خلال إبرام عقود الأهداف و متابعة التقارير الدورية للنشاط.

2. <u>النشاط عدد 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل</u>

تتمثل جملة الإعتمادات المخصصة إلى النشاط عدد 2 في نفقات التدخلات وهي النفقات المتعلقة بالمنح المسندة لفائدة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل حيث يتم رصد الاعتمادات على مستوى المركزي (البرنامج الفرعي عدد1) و تحويلها إلى مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (فاعل عمومي ببرنامج الضمان الاجتماعي) الذي يتولى إتمام عملية صرفها إلى مستحقيها على المستوى الجهوي . ويتم العمل بهذا الإجراء لضمان اكثر سهولة في التصرف و سرعة صرف التحويلات المالية المذكورة .

وتنتفع بالمساعدات الاجتماعية المذكورة قرابة 266 ألف عائلة (عدد المنتفعين في شهر جويلية 2021 يقدر بـ 266.245 عائلة) مسجلة ضمن منظومة الأمان الاجتماعي (القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي) كما يتم العمل (منذ موفى سنة 2016) على تحيين سجل الفقر و الذي يضبط عدد العائلات الفقيرة و محدودة الدخل و المزمع انهاء تحيين السجل موفى سنة 2021 (تسجيل و تحيين معطيات 900 ألف عائلة) حيث يتم التسريع في عملية انجاز البحوث وتمفي الصدد انجاز ما يلي :

- عدد الحسابات المنجزة : 854.473
- عدد البحوث الاجتماعية المنجزة ميدانيا : 452.868 بنسبة 53%
- عدد البحوث الاجتماعية المستوفاة من طرف الأخصائي الاجتماعي : 408.879 بنسبة 48 %

وفي إطار تمكين العائلات الفقير و محدودة الدخل (خاصة منها التي يكون معيلها من النساء) من إمكانية بعث موارد الرزق و بالتالي المرور نحو مرحلة الاستقاللية الاقتصادية autonomisation economiques des familles pauvres et a faible revenu تم إحداث بند ضمن ميزانية البرنامج يخصص لبعث المشاريع لفائدة العائلات المعوزة (1000 أد بعنوان سنة 2021) كما تم الترفيع في الاعتمادات المخصصة بعنوان المساعدات في إطار برنامج العودة المدرسية والجامعية واعتمادات النقل المجاني لأبناء العائلات المعوزة ضمن ميزانية البرنامج لسنة 2020.

3. - النشاط عدد 3 : الشراكة مع الجمعيات:

تتمثل جملة الإعتمادات المخصصة إلى النشاط عدد 3 في نفقات التدخلات وهي النفقات المتعلقة بالتمويل العمومي المسند لفائدة الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعية والإحاطة بالأشخاص ذوي الإعاقة وقد تم في هذا الصدد الترفيع في الاعتمادات بعنوان منح لفائدة جمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة بـــ 10.000 أد . إضافة إلى تخصيص اعتماد قدره 33.119 أ.د بعنوان منح لفائدة جمعيات رعاية المعاقين و التربية المختصة كما تم في إطار الشراكة مع الجمعيات ومكونات المجتمع المدني انجاز ما يلي :

* إحداث وحدة عيش ذات صبغة عائلية خارج الفضاء المؤسساتي تحتضن 04 أطفال فاقدين للسند العائلي وحاملين لإعاقة خفيفة (تحول دون إدماجهم في سياقات الإدماج العادية كالتبني والكفالة) من المقيمين بالمعهد الوطني لرعاية الطفولة.

* إمضاء اتفاقية شراكة بين الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي والمعهد الوطني لرعاية الطفولة والمركز التربوي والإجتماعي "السند" وجمعية "علم النفس والصحة" وتحدد هذه الإتفاقية دور كل طرف في التدخل والمتابعة لوحدة العيش المحدثة في إطار المشروع.

* تنظيم دورات تكوينية لفائدة 23 متدخلا إجتماعيا لدعم وتعزيز قدرات المتدخلين الإجتماعيين بمراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي في إطار مشروع التعاون "جسور" للتوقي من التطرّف العنيف لدى الأطفال والشبان ذوي الهشاشة والمهددين لمخاطر الاستقطاب في التطرف العنيف ،

* تنظيم دورات تكوينية لفائدة 4 متدخلين إجتماعيين وذلك في إطار التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية في مجال التوقي من التطرف العنيف حول مضامين التطبيقات المبرمج إعدادها للوقاية من التطرف العنيف وخطاب الكراهية.

4. <u>النشاط عدد 4 : التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية:</u>

تتمثل جملة الإعتمادات المخصصة إلى النشاط عدد 4 في المنح المسندة للمؤسسات ذات الصبغة الإدارية الخاضعة لإشراف مهمة الشؤون الاجتماعية (مراكز الرعاية والإحاطة و الدفاع الاجتماعي) وقد تم إحداث بند جديد ضمن ميزانية سنة 2020 بعنوان البرنامج الخصوصي للإحاطة بالفئات الهشة باعتمادات تقدر بـ 30.000 أد لتدعيم مؤسسات العمل الاجتماعي وبرامج النهوض بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية وبعث موارد الرزق لفائدة الفئات الهشة (مرسوم رئيس الحكومة عدد 30 لسنة 2020 مؤرخ في 10 جوان 2020)

كما تم على المستوى تنزيل الأداء للبرنامج إدراج هدف و مؤشر عملياتيين يهدفان لمتابعة تدخلات هذه المراكز من خلال متابعة نسبة إدماج الأطفال المنتفعيين بخدمات مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي.

و قد تم في هذا الصدد انجاز ما يلي :

- إختيار مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بقابس كمركز نموذجي لتجسيد مشروع في مجال الإحاطة بالفئات الهشة وتم الاتفاق بعد التدارس على: تهيئة الطابق السفلي للمركز لتركيز ألية "معاك " وبناء 'ملحق خاص بألية الفرصة الثانية «إنطلق" و حاليا يتم العمل على إجراءات طلب العروض للإنطلاق في الأشغال (البناء والتهيئة) وضبط برنامج تكوين وتأهيل فريق العمل ضمن هذا الموقع. علما و أنه من المزمع البدء في إنطلاق العمل خلال سنة 2022. وتسعى الوزارة لتعميم هذه التجربة وإعتمادها كبرنامج مكمل للأهداف التي أحدثت من أجلها منظومة مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي
- المشاركة في مختلف جلسات العمل و الدورات التدريبية الهادفة إلى تشخيص واقع وتداعيات العنف المسلط ضد المراة و خاصة منها :
  - جلسات العمل بالتنسيق مع أعضاء الهيئة التنسيقية الجهوية لمقاومة العنف ضد المرأة بالكاف وذلك بمقر ولاية الكاف وبحضور ممثلين عن وزارة المرأة والأسرة وكبار السن حول محور العنف المسلط على النساء زمن جائحة كورونا و الرامية لتوصيف الواقع وتشخيص الظاهرة.
  - الدورات التدريبية حول بالتنسيق مع التنسيقية الجهوية لمناهضة العنف المسلط على المرأة حول محور "التقييم والمتابعة " ووضع اليات وإجراءات لتجميع البيانات والتنسيق ومتابعة التعهد بالنساء ضحايا العنف .

5. النشاط عدد 5 : التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين

تتمثل جملة الإعتمادات المخصصة إلى النشاط عدد 5 في المنح المسندة للمؤسسات ذات الصبغة الإدارية الخاضعة لإشراف مهمة الشؤون الاجتماعية (مراكز الإحاطة بالأشخاص ذوي الإعاقة) وقد تم بعنوان ميزانية 2020 تخصيص 229 أد في شكل منح مسندة بعنوان التدخلات لفائدة الوحدات العملياتية (المؤسسات العمومية للتكفل ورعاية المعوقين) و ذلك لمزيد دعم تدخلاتها واستقطابها للفئات المعنية.

كما تم على مستوى تنزيل الأداء للبرنامج إدراج هدف و مؤشر عملياتيين يهدفان لمتابعة التدخلات في هذا المجال من خلال متابعة نسبة الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل و من المزمع مزيد تطوير وإثراء هذا المؤشر من خلال ضبط مفهوم ومستويات الإدماج و اعتماد أبعاد أخرى إضافة إلى نسبة ادماج مراكز التربية المختصة أو بعث موارد الرزق للمعاقين (بند على مستوى ميزانية البرنامج يخصص لتمويل المشاريع يتم تفويض اعتماداته على مستوى أقسام انهوض الاجتماعي) .

6. النشاط عدد 6 : تعليم الكبار

وفي إطار تدعيم التدخلات لفائدة فئة الأشخاص الأميين تولت مصالح تعليم الكبار انجاز ما يلي:

* الانتهاء من تحيين مشروع الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي, على ضوء ملاحظات القطاعات (19 قطاعا عموميا) وعرضها ضمن الورشة المنظمة في الغرض تحت إشراف السيد وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 21 ديسمبر 2020, وهي إستراتيجية تؤسس للشراكة بين القطاعات العمومية والخاصة والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني لمواجهة الأمية بتونس ولضمان حق الأميين وأصحاب القدرات القرائية المحدودة في التعليم والتدريب والتأهيل وبعث المشاريع الصغرى المدرة للدخل في أفق ضمان الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للفئات المستهدفة بالإستراتيجية ضمن منظور تنموي مندمج.

والمنتظر خلال سنة 2021 تفعيل هذه الإستراتيجية عبر المصادقة عليها من قبل الحكومة وترجمتها إلى برامج وخطط ما بين قطاعية مركزيا وجهويا ومحليا بمشاركة كل القطاعات العمومية والخاصة والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني ذات العلاقة, عبر تنظيم ورشات عمل تجمع كل القطاعات المعنية على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي / الإقليمي تتوج بتشكيل هيئات وطنية وهيئات جهوية ما بين قطاعية لتصور وإعداد وصياغة الخطط والبرامج التنفيذية للإستراتيجية.

* تفعيل الاتفاقية الإطارية مع الوكالة التونسية للتكوين والإرشاد الفلاحي عبر إحداث مدارس حقلية لفائدة صغار الفلاحين بولاية منوبة لدمج التدريب على المهارات المهنية الفلاحية بالتدريب على القرائية وعلى المهارات الحياتية .

7. النشاط عدد 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة

تتمثل جملة الإعتمادات المخصصة إلى النشاط عدد 7 على مستوى البرنامج الفرعي عدد 2 (نهوض اجتماعي – جهوي) و هي اعتمادات يتم تفويضها على مستوى الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية لتمويل تدخلات أقسام النهوض الاجتماعي حيث تم بعنوان ميزانية 2020 تخصيص اعتمادات قدرها 2.298 أ.د بعنوان تهيئة وتجهيز وحدات محلية وأقسام نهوض (سليانة ، القيروان). وتهدف هذه التدخلات لتحسين نسبة استقطاب الفئات المعنية وتأهيل و توسعة شبكة الهياكل الجهوية العاملة في المجال الاجتماعي.

8. النشاط عدد 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل

تتمثل جملة الإعتمادات المخصصة إلى النشاط عدد 8 المفوضة إلى أقسام النهوض الاجتماعي (تم تخصيص اعتماد قدره 3.946 أد ضمن ميزانية سنة 2020) من خلال:

- بعث موارد الرزق للمعاقين حيث يتم إحداث لجان جهوية تكلف بالنظر في مطالب تمويل المشاريع المذكورة ومتابعة صرف الاعتمادات المرصودة للغرض
- أسناد الآلات التعويضية لفائدة مستحقيها .

- وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

مؤشر قيس الأداء	الإشكاليات والنقائص	التدابير والانشطة المقترحة
- نسبة إدماج الاشخاص المعوقين:	ضعف البرامج الهادفة للإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة	- استكمال تطوير التشريع التونسي في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول المرفق لها - دعم التوجه نحو تمكين العائلات الفقيرة و محدودة الدخل من بعث موارد الرزق من خلال تدعيم الشراكة مع الجمعيات العاملة في المجال و تقديم تمويل عمومي لمنخرطيها يخصص لبعث المشاريع لفائدة بعض الفئات الهشة و المهمشة - العمل على توفير مقومات الادماج الاقتصادي والاجتماعي والتربوي للأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة - تنمية القدرات المهنية والفنية للمتدخلين في مجال النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة (برنامج بعث موارد الرزق / الإيداع العائلي / الآلات التعويضية والعمل الجمعياتي..) - القيام بحملات تحسيسية بخصوص التعريف ببرنامج الإيداع العائلي للأشخاص ذوي الإعاقة الفاقدين للسند وذلك في إطار المقاربة الحقوقية اللامؤسساتية وتوفير وسط عائلي طبيعي
	عدم توفر معطيات إحصائية حول الأشخاص ذوي الإعاقة	- إرساء خارطة حول الإعاقة في تونس وواقع الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم والمعايير الدولية المعتمدة في المجال
	عدم وجود مراكز عمومية لمرض التوحد	- برمجة فتح مراكز عمومية لمرض التوحد والحرص على توفير الإحاطة الاجتماعية وتخصيص برامج رعائية وإدماجية لفائدتهم
	ضعف نسبة التغطية بالآلات التعويضية الميسرة للإدماج	- الترفيع في نسبة التغطية بالآلات التعويضية الميسرة للإدماج المدرسي والاجتماعي والاقتصادي مع العمل على تحسين جودتها بالسوق التونسية
	نقص في المؤسسات الخاصة بإيواء الأشخاص ذوي الإعاقة الكهول دون سند	- التوسع التدريجي في بعث مؤسسات إيواء تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة الكهول دون سند وذلك بإحداث 3 وحدات عيش إضافية (أريانة أو بن عروس، باجة أو جندوبة، القصرين)
نسبة الأمية:	- أعتماد تعتمد مقاربة محو الأمية في تونس على قطاع وحيد (وزارة الشؤون	- المصادقة على مشروع الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي

	الاجتماعية من خلال المركز الوطني لتعليم الكبار) - اعتماد برامج محو الأمية وتعليم الكبار حاليا على محو الأمية الأبجدية وبعض الحصص المتعلقة بالثقافة العامة بصفة أساسية إضافة إلى برنامج المهارات الحرفية ببعض المراكز النموذجية والمراكز متعددة المهارات - غياب الترابط في مستوى التشريعات والمعابر بين قطاع محو الأمية وتعليم الكبار من جهة وقطاع التعليم وقطاع التكوين المهني وقطاع التنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى	- الانتهاء من صياغة المشروع النهائي للقانون التوجيهي لتعليم الكبار والذي تم توجيهه إلى وزارة الإشراف لعرضه على استشارة موسعة على قطاعات التربية والتعليم والتكوين بتونس - الانطلاق في وضع منظومة إعلامية لمتابعة وتقييم برامج محو الأمية وتعليم الكبار وإنتاج موقع واب للمركز الوطني لتعليم الكبار - إعداد منصة رقمية للمهارات المهنية بالمراكز النموذجية ومتعددة المهارات لتعليم الكبار وتنظيم ورشة تدريبية حولها لفائدة مدربي المهارات - إنجاز دليل للتصرف الإداري والمالي للمركز الوطني لتعليم الكبار والتنسيقيات الجهوية وتنظيم ورشات تكوينية عن بعد لفائدة رؤساء التنسيقيات الجهوية لتعليم الكبار في هذا المجال - الانطلاق في تقييم منظومة محو الأمية وتعليم الكبار من قبل القطاعات الشريكة - الانطلاق في إعداد تقييم من قبل الشركاء لمنظومة محو الأمية وتعليم الكبار بتونس (بستة ولايات يمثلون أقاليم الجمهورية التونسية) - إنجاز دراسة حول فرص إدماج الشباب في الاقتصاد الرقمي - تنفيذ برنامج التعاون مع منظمة اليونسكو المتعلق بإنجاز منظومة رقمية للمهارات المهنية بالمراكز النموذجية ومتعددة المهارات لتعليم الكبار - تنظيم ورشات عمل حضورية وعن بعد مع رؤساء التنسيقيات الجهوية لتعليم الكبار حول دليل إجراءات التصرف الإداري والمالي - **إنجاز برامج التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمة الدولية لتعليم الكبار DVVI لسنة 2020** المتعلقة بالمحاور التالية : 1 – إنجاز استشارة واختيار مؤسسة بحث بهدف إعداد تصور لوضع نظام للمعلومات لمتابعة وتقييم برامج محو الأمية وتعليم الكبار 2 – إنجاز استشارة واختيار مؤسسة بحث لإعداد منظومة لهيكلة المركز الوطني لتعليم الكبار مع تحديد

		مهام ومشمولات المنظومات الفرعية للمركز الوطني لتعليم الكبار وطنيا وجهويا ومحليا, وصياغة مشروع نظام داخلي للمركز الوطني لتعليم الكبار, وإعداد دليل إجراءات فني وإداري ومالي للمركز وتحديد الحاجيات في مجال التكوين لتعزيز قدرات مختلف أصناف المتدخلين في مجال تعليم الكبار بالمركز الوطني لتعليم الكبار وطنيا وجهويا. 3 – إنجاز استشارة واختيار مؤسسة بحث لإنجاز دراسة حول إمكانيات إدماج الشباب من أصحاب القدرات القرائية المحدودة ضمن مسارات تدريبية مهنية في مجال استعمال الوسائط الرقمية. 4 – إعداد برنامج للترافع والاتصال حول تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار. 5 – إطلاق تجربة نموذجية للمدراس الحقلية لفائدة صغار الفلاحين بالتعاون مع الوكالة التونسية للتكوين والتدريب الفلاحي بولاية منوبة. - تعزيز الموارد البشرية بالمركز الوطني لتعليم الكبار مركزيا وجهويا لتغطية حاجياته من الموارد البشرية طبقا لهيكلة المركز الصادرة ضمن الأمر الحكومي عدد 876 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الوطني لتعليم الكبار وضبط مشمولاته وتنظيمه. - تعزيز أسطول سيارات المركز الوطني لتعليم الكبار مركزيا وجهويا عبر التغيير التدريجي للسيارات الإدارية التي تم اقتناء أغلبها سنتي 2000 و 2001.

البرنامج عدد 4 : الهجرة والتونسيين بالخارج

رئيس البرنامج : السيد سمير المسلماني	بداية من 7 جوان 2019

1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

- **الهدف الاستراتيجي 1.4: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية**
  - ❖ **المؤشر 1.1.4 نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين بالخارج**
  - ❖

- تعريف المؤشر : وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس

- طريقة احتساب المؤشر : المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية.

- مصدر المعلومات : FIPA - Banque centrale- UTICA- ONTA -API-APIA

المؤشر	وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين بالخارج	%	%5.1	%8.1	%9	%7.7	%85.55	%10	%12

يتم احتساب الإستثمارات المباشرة للتونسيين بالخارج في مجالات الصناعة والخدمات والفلاحة والمقدرة بـ **76.205.461** مقارنة بمجموع الإستثمارات على المستوى الوطني المقدرة بـ **989.675** والذي يفرز نسبة **7.7 %** (لا يتم احتساب التحويلات المالية لتحديد هذه النسبة).

-أفرز تفشي جائحة كورونا تأثيرات سلبية وانكماشا على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني بصفة عامة خلال سنة **2020**.

- أدت هذه الجائحة في نفس السياق إلى تراجع ملحوظ في حجم الإستثمارات المباشرة للجالية التونسية المقيمة بالخارج داخل أرض الوطن خلال سنة **2020** (نسبة الإنجاز كانت في حدود **7.7%** مقابل تقديرات بـ **9%**) أي بتراجع قدره **15.5%**.

-تعتبر التحويلات المالية التي يقوم بها التونسيون بالخارج والموجهة للإستثمار غير كافية رغم وجود حزمة من الحوافز بمختلف أنواعها.
وتتوزع مساهمة التونسيين بالخارج كالتالي :

نوعية المساهمات	نسبة / القيمة (م د)
الاستثمارات المباشرة	**76.205**
التحويلات المالية	**6537.8**
التحويلات العينية	
القيمة الاجمالية	**6614.005**

- **الهدف الاستراتيجي 2.4: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج**

❖ **المؤشر 1.2.4 نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية (ملحق عدد 4)**

- **تعريف المؤشر:** يحصي هذا المؤشر درجة رضا الجالية بمختلف شرائحها على الخدمات المقدمة بالمراكز الاجتماعية والثقافية
- **طريقة احتساب المؤشر :** عن طريق التقارير الشهرية والسنوية التي ترد من الملحقين الإجتماعيين ومديري المراكز الإجتماعية والثقافية بالخارج كما سيتم إعداد جذاذات من طرف مصالح الديوان ستوجه إلى المشرفين على المراكز قصد تعميرها من طرف الرواد وإبداء ملاحظاتهم وتقييمهم للأنشطة المتوفرة (ابتداءا من الثلاثية الرابعة لسنة 2020).

- **مصدر المعلومات :** ديوان التونسيين بالخارج .

المؤشر	وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021 (*)	تقديرات 2022 (*)
نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المنتفعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج	%	%50	%60	% 65	%40	%61.53	%70	%75

-أثرت التداعيات المباشرة و غير المباشرة لجائحة كورونا سلبا على عدد المقبلين على أنشطة المراكز الإجتماعية والثقافية خلال سنة 2020 خصوصا مع إقرار عديد الإجراءات الظرفية والإستثنائية والتي من ضمنها الحجر الصحي الشامل الذي اعتمدته جل دول الإستقبال لفترات متفاوتة.

- لم يقع تنظيم أنشطة صيفية حضورية خلال سنة 2020 حيث تم استبدالها بتظاهرات عن طريق وسائل التواصل عن بعد بالنظر إلى اضطرار أغلب أفراد الجالية لإلغاء العودة الموسمية لأرض الوطن بسبب تفشي هذا الوباء.

- تم تسجيل نسبة رضا تقدر بـــ 40 % سنة 2020 مقابل تقديرات في حدود 65 % و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:

- ✓ تراجع نسق الأنشطة بصفة ملحوظة بأغلب المراكز الاجتماعية و الثقافية بسبب تداعيات جائحة كورونا
- ✓ عدم وضع تصورات جديدة لتطوير أنشطة المراكز الاجتماعية و الثقافية حتى تستجيب لانتظارات مختلف شرائح الجالية
- ✓ عدم مراجعة منهجية برنامج اللغة العربية واعتماد طريقة تعليم هذه اللغة عن بعد بسبب تفشي جائحة كورونا
- ✓ عدم تعويض الملحقين الإجتماعيين الذين أتموا مهامهم في صائفة سنة 2020 والبالغ عددهم 07 (مثلما هو مبين بالجدول المتعلق بتوزيع الملحقين الإجتماعيين) وهو ما أثر سلبا على مستوى الأنشطة والتأطير ببعض المراكز خلال النصف الثاني من السنة المذكورة.

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

- بلغت اعتمادات برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج المرسمة بقانون المالية الأصلي والتعديلي 27.471 أد وبلغت الاعتمادات المدفوعة 28.285 أد بنسبة إنجاز قدرت بـ 102.96 % وتمت تغطية هذا الفارق عبر طلب اعتماد إضافي ضمن نفقات التدخلات قدّر بـ 2.000 أد تمّ تحويله إلى الشركة التونسية للخطوط الجوية مساهمة للدولة في مبالغ التخفيض في ثمن تذاكر الطيران لفائدة الجالية التونسية المتواجدة بالخارج قصد تشجيعهم على العودة إلى أرض الوطن .

* **نفقات التأجير** :

- الاعتمادات المرسمة 22.470 أد – الاعتمادات المدفوعة : 22.124 أد (بنسبة إنجاز بلغت 98.46 %) .

- البقايا المسجلة تهم المنحة المسندة بعنوان التأجير لفائدة المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج المقدرة بـ 300 أد الذي لم ينطلق نشاطه .

* **نفقات التسيير** :

- الاعتمادات المرسمة 3.191 أد – الاعتمادات المدفوعة : 2.584 أد (بنسبة إنجاز بلغت 80.97 %)

- أهم البقايا المسجلة تهم المنحة المسندة بعنوان التسيير لفائدة المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج المقدرة بـ 600 أد الذي لم ينطلق نشاطه .

* **نفقات التدخلات** :

- الاعتمادات المرسمة 1.810 أد – الاعتمادات المدفوعة : 3.578 أد (بنسبة إنجاز بلغت 197.67%) وبفارق 1.768 د تمت تغطيته بطلب اعتماد إضافي يقدر بـ 2.000 أد بعنوان المساهمة في التخفيض في تذاكر النقل لفائدة الجالية التونسية بالخارج .

جدول عدد 9:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق. م التعديلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	22.470	22.124	-346	98,46%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	3.191	2.584	-607	80,97%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1.810	3.678	1.868	203,20 %
	اعتمادات الدفع	1.810	3.578	1.768	197,67 %
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**27.471**	**29.160**	**1.689**	**106,14%**
	اعتمادات الدفع	**27.471**	**28.285**	**814**	**102,96%**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 10:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2020 ق. م الأصلي	تقديرات 2020 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
البرنامج الفرعي 1 : العلاقة مع التونسيين بالخارج	نشاط عدد 1 : القيادة والإشراف والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج	2.081	2.081	1.832	-249	88,03%
	نشاط عدد 2 : البحوث في مجال الهجرة	100	100	263	163	262,85%
	نشاط عدد 3 : الإحاطة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج	25.290	25.290	26.190	900	103,55%
	المجموع	**27.471**	**27.471**	**28.285**	**814**	**102,96%**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

تتنزل الانشطة المبرمجة في إطار برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج ضمن منهجية تجسد الأولويات الاستراتيجية للبرنامج والمتمثلة خاصة في :

- ✓ إشراك التونسيين المقيمين بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني من خلال استحثاث مساهمتهم في المشاريع التنموية والرفع من حجم التحويلات المالية والعينية داخل الوطن بما يساهم في تدعيم الرصيد من العملة الصعبة وإضفاء مزيد من الديناميكية على الدورة الاقتصادية،
- ✓ ربط الصلة مع التونسيين المقيمين في الخارج ومزيد استقطابهم للمشاركة في مختلف التظاهرات والانشطة المقدمة عن طريق شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية مع الحرص على دعم شبكة الهياكل المتدخلة على مستوى دول الإقامة وتطوير أنشطتها نوعيا.

1- **النشاط عدد 1: القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج:**

وفي إطار تدعيم آليات الإشراف و القيادة تولت مصالح الهجرة انجاز ما يلي :

- متابعة تنفيذ مختلف الإتفاقيات الثنائية و متعددة الأطراف في مجال الهجرة وخاصة منها إعلان الشراكة من أجل التنقل المبرم مع الإتحاد الأوروبي في مارس 2014 و الهادف إلى تسهيل تنقل الأشخاص بين الطرفين فضلا عن تعزيز التصرف المشترك في تدفقات الهجرة من خلال تبسيط إجراءات الحصول على التأشيرات.
- تعزيز التعاون مع مختلف المنظمات الدولية الفاعلة في مجال الهجرة في اتجاه مزيد إدماج الهجرة في التنمية على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي وتشجيع التونسيين بالخارج على المساهمة في هذا المجهود.

2- **النشاط عدد 2 : البحوث في مجال الهجرة:**

تتمثل جملة الإعتمادات المخصصة للنشاط عدد 2 في الاعتمادات المرصودة بعنوان منحة الدولة لفائدة المرصد الوطني للهجرة حيث يتم العمل على تعزيز دور المرصد الوطني للهجرة عبر إرساء قاعدة بيانات وطنية حول الهجرة انطلاقا من نتائج عملية المسح الوطني حول الهجرة الدولية في تونس Tunisia-hims التي يتم إنجازها تحت إشراف المرصد الوطني للهجرة خلال الفترة الممتدة من جويلية 2020 إلى موفى شهر أكتوبر 2021 بالشراكة مع المعهد الوطني للإحصاء. كما يهدف هذا المسح الميداني إلى تعزيز النظام المعلوماتي حول الهجرة في تونس حتى يكون آلية أساسية لإعداد وتنفيذ ومتابعة الإستراتيجيات الوطنية حول الهجرة.

3- **النشاط عدد 3: الإحاطة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج:**

وفي إطار تدعيم الإحاطة بالجالية التونسية المقيمة بالخارج و الرفع من درجة رضا المنتفعين بأنشطة المراكز الاجتماعية و الثقافية تم انجاز ما يلي :

- وضع خطة عمل بالتنسيق مع ديوان التونسيين بالخارج (إدارة الإحاطة بالملحقين الإجتماعيين وإدارة الأسرة) قصد رقمنة طريقة الحصول على المعطيات المتعلقة بنسبة رضا التونسيين بالخارج على خدمات المراكز الاجتماعية و الثقافية. و ستتم في هذا الإطار دعوة المشرفين على المراكز المذكورة للعمل على تطوير مواقع التواصل الاجتماعي المحدثة لديهم في اتجاه ادراج و تثمين الجانب التفاعلي مع روادها حتى يتم رصد ملاحظاتهم وتحديد نسبة الرضا بصورة موضوعية و دقيقة.
- الشروع في تحيين هيكلة ديوان التونسيين بالخارج و مشمولاته في اتجاه تعزيز تدخلاته في جميع أماكن تواجد التونسيين بالخارج وذلك عبر نقل ثقل نشاطه تدريجيا نحو الخارج على حساب أنشطته المركزية و الجهوية.

- تطوير قدرات الملحقين الإجتماعيين ليكونوا مواكبين للتحولات التي شهدتها تركيبة الجالية التونسية المقيمة بالخارج وذلك عبر إحداث منصة للتكوين والرسكلة عن بعد.
- برمجة ندوات جهوية ووطنية حول الإستثمار (تم أغلبها عن بعد توقيا من تداعيات جائحة كورونا)
- تركيز آلية تونسنا للإدماج صلب الديوان في ثلاثة مكاتب نموذجية بكل من الإدارة المركزية بتونس، المندوبية الجهوية بصفاقس وبالمندوبية الجهوية بمدنين والتي تهدف إلى تيسير عملية الإدماج الاقتصادي والإجتماعي للمهاجرين العائدين بصفة طوعية من دول الإتحاد الأوروبي المنخرطة في الآلية.
- تنظيم الصالون الإفتراضي السنوي حول الخدمات الإدارية الموجهة لفائدة التونسيين بالخارج وقد شاركت فيه مجموعة من المؤسسات الإدارية والبنكية ذات الصلة بالتونسيين بالخارج.
- بعث منصة إلكترونية للكفاءات و الجمعيات التونسية بالخارج تحتوي على قاعدة معطيات يتم تحيينها بصفة دورية.
- إقرار جملة من الإمتيازات الجبائية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج في علاقة بالإستثمار في تونس و بالتحويلات المالية (ضمن قانون المالية لسنة 2020).
- إحداث منصة Plateforme موجهة لتدريس اللغة العربية لفائدة الأجيال الجديدة للهجرة.وقد انطلقت هذه التجربة في صائفة سنة 2020 خصوصا مع تعذر العودة الصيفية لأغلب أفراد الجالية بسبب تفشي جائحة كورونا.

- وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

مؤشر قيس الأداء	الاشكاليات والنقائص	التدابير والانشطة المقترحة
- نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين بالخارج :	- تأخر المصادقة على مشروع الإستراتيجية الوطنية للهجرة الذي يمثل إطارا مرجعيا لإرساء حوكمة رشيدة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج - بروز إشكاليات قانونية أعاقت تركيز المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج والتي تتطلب مراجعة بعض الفصول الواردة بالقانون المحدث لهذا الهيكل (القانون عدد **68** لسنة **2016** المؤرخ في **03** أوت **2016**)	- الإسراع بتحيين مشروع الإستراتيجية الوطنية للهجرة وعرضه على مصادقة الحكومة مع الأخذ بعين الإعتبار للمتغيرات الجديدة في مجال الهجرة واللجوء وطنيا و إقليميا و دوليا - تدعيم ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج و خاصة ميزانية ديوان التونسيين بالخارج لتغطية العجز المسجل في موازنته - نقل ثقل نشاط ديوان التونسيين بالخارج نحو بلدان إقامة الجالية وهو ما يتطلب دعم التأطير الاجتماعي بالخارج على حساب النشاط على المستوى المركزي و على مستوى المندوبيات الجهوية - العمل على تفعيل مضمون الإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف المبرمة مع دول الإتحاد الأوروبي والعمل على تطويرها خاصة في الجانب المتعلق بالتشجيع على الهجرة المنظمة وتبسيط إجراءات التنقل مع هذه الدول وذلك ضمن مقاربة شمولية ومتوازنة تأخذ بعين الإعتبار العوامل الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للهجرة
- نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المنتفعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج:	- ضعف الإقبال على أنشطة المراكز الاجتماعية و الثقافية باعتبار التحول الهيكلي الذي شهدته الجالية التونسية المقيمة بالخارج والذي لم يقع التعامل معه بالقدر الكافي و أخذه بعين الإعتبار (بروز الجيل الثالث والرابع للهجرة- هجرة الكفاءات والطلبة- المرأة المهاجرة). - ضعف الموارد البشرية والمادية الموضوعة على ذمة ديوان التونسيين بالخارج إضافة إلى النقص في عدد الإطارات الاجتماعية بالخارج خصوصا مع عدم تعويض الملحقين الإجتماعيين الذين انتهت مهامهم في صائفة سنة **2020**	- مزيد تفعيل دور المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج في ربط الصلة بمختلف مكونات الجالية عن طريق مراجعة البرامج المقترحة ومناهج العمل إضافة إلى توفير الدعم المالي والبشري الضروري - بلورة استراتيجية اتصالية شاملة موجهة لفائدة مختلف مكونات الجالية التونسية بالخارج تهدف إلى إيصال المعلومة إليهم بصورة واضحة و مبسطة و دقيقة إضافة إلى إرساء و تركيز فضاءات حوار مع الأجيال الجديدة للهجرة - العمل على إبرام عقود أهداف بين ديوان التونسيين بالخارج والملحقين الإجتماعيين ومديري المراكز الاجتماعية والثقافية في إطار حوكمة الأنشطة و التدخلات الموجهة لفائدة التونسيين بالخارج مع مراعاة خصوصية بلد الإعتماد عند تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها ووضع الإمكانيات البشرية والمادية المناسبة - مواصلة تطوير مهام و قدرات الملحقين الإجتماعيين سواء بطريقة مباشرة أو عن بعد بما يتلاءم مع حاجيات وانتظارات الجالية التونسية بمختلف بلدان الإقامة

البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة

رئيس البرنامج : السيد محمد بن يوشع	بداية من 1 أكتوبر 2020

1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

- ❖ **الهدف الاستراتيجي 1.9: التحكم في كتلة الأجور**
- ❖ **المؤشر 1.1.9 نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز /المرسم)**

- **تعريف المؤشر :** حوكمة الموارد البشرية و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتاجير
- **طريقة احتساب المؤشر :** كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية الأصلي / كتلة الأجور المنجزة
- **مصدر المعلومات :** منظومة "ادب"

المؤشر	وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز/ المرسم)	%	97.22%	%106.45	%97.6	%105.89	%108.49	%97.8	%98

- يعتبر هذا المؤشر ذات صبغة خصوصية و ذلك لكون ارتفاع قيمة الانجازات مقارنة بالتقديرات يعد مؤشرا سلبيا. حيث تترجم نسبة الانجاز التي تفوق قيمتها 100% تطورا سلبيا للمؤشر (tendance negative) في حين تعتبر نسبة الانجاز ايجابية حين تعادل او تقل عن قيمة 100% (tendance positive)

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ **105.89** % بالنسبة لسنة 2020 في حين بلغت الإعتمادات المنجزة بعنوان التأجير **217.750398** أ.د أي بفارق **12120.398** أ.د تعادل نسبة ترفيع بـ **6%** . ويعود هذا الترفيع إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ تسجيل عدم توازن في الإعتمادات المرسمة بين البرامج (فواضل ببرنامج القيادة والمساندة ونقص في برنامج النهوض الاجتماعي...)
- ✓ عدم التوصل إلى حد الآن إلى تركيز تطبيقة إعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية حسب الأصناف والرتب والبرامج والأقسام والأنشطة بكل دقة وتواصل الإعتماد على جداول **excel** مما يؤدي إلى عدم دقة التقديرات عند ضبط الإنعكاس المالي بطريقة علمية.
- ✓ عدم إعداد بطاقة الوصف الوظيفي للأعوان التي تعتبر منطلق لإعداد دليل إجراءات لتحديد نطاق تدخل كل مصلحة وكل عون.
- ✓ رغم تحيين جداول توزيع الأعوان حسب الأصناف والرتب والبرامج إلا أن هذا التوزيع لا يراعي العمل الفعلي للأعوان حسب البرامج والبرامج الفرعية والأنشطة مما يؤثر على صحة التقديرات بالبرامج.

❖ **الهدف الاستراتيجي 2.9: فاعلية برنامج القيادة**

❖ **المؤشر 1.2.9 حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**

- **تعريف المؤشر :** حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة وترشيد النفقات
- **طريقة احتساب المؤشر :** احتساب نفقات البرنامج مقارنة باعتمادات المهمة
- **مصدر المعلومات :** منظومة "ادب"

المؤشر	وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	%3.45	%2.84	%3.3	%2.08	%63.03	%3.2	%3

- شهد حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة تراجعا يعود أساسا إلى الترفيع في اعتمادات ميزانية المهمة ضمن قانون المالية التعديلي بـ 63 % مقارنة بقانون المالية الأصلي ، وقد شملت هذه الزيادة برنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي وبالتالي فإنّ التراجع في حجم برنامج القيادة والمساندة هو تراجع ظرفي ناجم عن رصد اعتمادات هامة للحد من تداعيات فيروس" كورونا-**19**" على الفئات الهشة وأجراء المؤسسات الاقتصادية المتضررة من الجائحة .

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

- بلغت اعتمادات برنامج القيادة والمساندة المرسمة بقانون المالية الاصلي 83.765 أد تعهدا و63.159 أد دفعا وبلغت الاعتمادات المدفوعة 55.713 أد بنسبة إنجاز تقدر بـ 88.21% وتوزعت نفقات البرنامج حسب الأقسام كالتالي :

* **نفقات التأجير** :

- الاعتمادات المرسمة 45.956 أد – الاعتمادات المدفوعة : 41.508 أد (بنسبة إنجاز بلغت 90,32 %) ويعود هذا الفارق إلى إعادة توزيع أعوان البرنامج ودخول برنامج التقاعد المبكر حيز التنفيذ ومغادرة عدد هام الوظيفة ممّا انجرّ عنه تسجيل فواضل بقسم نفقات التأجير .

- سجلت نفقات تأجير هذا البرنامج فواضل تمّ تحويلها لتغطية النقص الحاصل خاصة في تأجير برنامج النهوض الاجتماعي .

* **نفقات التسيير** :

- الاعتمادات المرسمة 5.816 أد – الاعتمادات المدفوعة : 5.748 أد (بنسبة إنجاز بلغت 98.83 %) وهي نسبة مقبولة رغم تسجيل بعض الفواضل الناجمة عن الصعوبات المرتبطة بانتشار جائحة فيروس "كوفيد-19" .

* **نفقات التدخلات** :

- الاعتمادات المرسمة 4.437 أد – الاعتمادات المدفوعة : 3.504 أد (بنسبة إنجاز بلغت 78.98%) ويفسّر الفارق بـ :

*عدم صرف كامل الاعتماد المخصص لودادية أعوان وزارة الشؤون الاجتماعية لوجود إشكال عند عرض الملف على لجنة التمويل العمومي .

* تسجيل فواضل قدرت بـ 142 أد بعنوان مساهمة في منظمات العمل الدولية والعربية حيث أنّ هذه المساهمات متغيرة يقع ضبطها باعتبار سعر الصرف وحصة الدولة التونسية في موازنتها .

* عدم صرف القسط الأخير(20%) من المنحة المسندة بعنوان التدخل للمعهد العالي للتربية المختصة وذلك لتقلص نشاط المعهد نتيجة الحجر الصحي .

* **نفقات الاستثمار** :

- الاعتمادات المرسمة 6.950 أد – الاعتمادات المدفوعة : 4.953 أد (بنسبة إنجاز بلغت 71.26 %) و تمّ تسجيل فواضل اعتمادات قدّرت بـ 1.997 د ، ويعود ذلك إلى عدة أسباب

أهمها تعطل سير العمل الإداري خلال فترة الحجر الصحي الشامل و الموجه وكذلك عدم تمكن المزودين من الإيفاء بتعهداتهم تجاه الإدارة (خاصة فيما يتعلق باقتناء التجهيزات الإعلامية ووسائل النقل) وكذلك تعطل إنجاز أشغال تهيئة وبناء المشاريع المبرمجة وتأثيرها على صرف الاعتمادات .

جدول عدد 11:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق. م التعديلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	45.956	41.508	-4.448	90,32%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	5.816	5.748	-68	98,83%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	4.437	3.504	-933	78,97 %
	اعتمادات الدفع	4.437	3.504	-933	78,97 %
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	27.556	6.934	-20.622	25,16%
	اعتمادات الدفع	6.950	4.953	-1.997	71,26%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**83.765**	**57.913**	**-25.853**	**69,13%**
	اعتمادات الدفع	**63.159**	**55.713**	**-7.447**	**88,21%**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 12:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2020 ق. م الأصلي	تقديرات 2020 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
البرنامج الفرعي 1 : القيادة والمساندة	نشاط عدد 1 : القيادة	225	225	231	6	102,66%
	نشاط عدد 2 : التصرف في الموارد البشرية	17.041	17.041	14.487	-2.554	85,01%
	نشاط عدد 3 : التصرف في الموارد اللوجستية	15.029	15.029	11.331	-3.698	75,39%
	نشاط عدد 4 : التعليم العالي	7.2888	7.288	5.985	-1.303	82,12%
	نشاط عدد 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامحوري	23.733	23.733	23.677	-56	99.76%
	المجموع	**63.159**	**63.159**	**55.713**	**-7.446**	**88,21%**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

1- النشاط عدد 1 : القيادة:

تتمثل جملة الإعتمادات المخصصة إلى النشاط عدد 1 في الاعتمادات المرصودة بعنوان تأجير أعضاء الديوان (وحدة عملياتية مركزية عدد 1) .

2- النشاط عدد 2: التصرف في الموارد البشرية:

تتمثل جملة الإعتمادات المخصصة إلى النشاط عدد 2 في الاعتمادات المرصودة بعنوان تأجير المصالح المركزية بالمهمة (وحدة عملياتية مركزية عدد 2) وفي هذا الإطار يتم العمل على:

- متابعة تنفيذ الميزانية بصفة دورية قصد إحكام التصرف في الاعتمادا المخصصة لنفقات التأجير
- الإشراف على عملية توزيع الأعوان حسب البرامج و البرامج الفرعية و الوحدات العملياتية والأنشطة

الإعداد لتفعيل منظومة الموازنة الاجتماعية قصد تدعيم مقومات حوكمة الموارد البشرية وإضفاء مزيد من النجاعة على التصرف فيها

3- <u>النشاط عدد 3 : التصرف في الموارد اللوجستية:</u>

تتمثل جملة الإعتمادات المخصصة إلى النشاط عدد 3 (البرنامج الفرعي 1: القيادة والمساندة) في الاعتمادات المرصودة بعنوان تسيير المصالح المركزية بالمهمة (الوحدات العملياتية المركزية)

ويتم في هذا الصدد العمل على تخفيض في حجم هذه النفقات وترشيدها خاصة على مستوى تسيير المصالح و التحكم في نفقات الوقود (مؤشر عملياتي) وذلك لإضفاء مزيد من النجاعة والشفافية على مستوى التصرف في الموارد العمومية

4- <u>النشاط عدد 4 : التعليم العالي:</u>

تتمثل جملة الإعتمادات المخصصة إلى النشاط عدد 4 في منحة الدولة المسندة إلى المعهد الوطني للشغل و الدراسات الاجتماعية والمعهد العالي للتربية المختصة (وحدتان عملياتان) .

وتهدف منحة الدولة المرصودة (المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية : 17.6 أد/ المعهد العالي للتربية المختصة : 285 أد) إضافة إلى تأمين خلاص الاجور بالمؤسستين و التسيير إلى تدعيم تدخلاتهما في مجال التكوين الموجه للطلبة بهدف تحسين عملية إدماجهم المهني وملائمتها مع متطلبات سوق الشغل (هدف و مؤشر عملياتين) . وفي هذا الصدد تعمل مصالح برنامج القيادة والمساندة على صياغة مشروع عقد أهداف يضبط التزمات كل طرف خاصة على مستوى جانب الأداء بما يضمن حسن استغلال الاعتمادات المرصودة وتوجيهها لدعم إدماج الطلبة من خريجي هاتين المؤسستين عبر الانفتاح أكثر على حاجيات سوق الشغل والتصرف بالتكوين المختص لدى أطراف الشراكة .

5- <u>النشاط عدد 5: تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامحوري:</u>

تتمثل جملة الإعتمادات المخصصة إلى النشاط عدد 5 (البرنامج الفرعي 2: الدعم اللامحوري/ 24 برنامجا جهويا) في الاعتمادات المرصودة بعنوان تأجير أعوان المصالح الجهوية للمهمة ونفقات تسيير المصالح التابعة لها (الوحدات العملياتية الجهوية). ويتم العمل على تخفيض في حجم هذه النفقات وترشيدها على المستوى الجهوي (مؤشر عملياتي) وذلك لإضفاء مزيد من النجاعة والشفافية على مستوى التصرف في الموارد العمومية.

- وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

مؤشر قيس الأداء	الإشكاليات والنقائص	التدابير والانشطة المقترحة
	وجود اشكالية على مستوى الصبغة الحالية للبرامج الفرعية الجهوية باعتبار أن التنزيل العملياتي للبرنامج يقوم على تواجد 24 برنامجا فرعيا جهويا من جملة 25 برنامجا فرعيا والتي تتخذ صبغة إدارات جهوية (لا تتمتع بالاستقلالية المالية) وليس مندوبيات جهوية مما يخلق إشكاليات على مستوى المرونة في التصرف في الاعتمادات (اعتمادات مفوضة)	- العمل على إعداد خارطة للمخاطر للتصرف المالي - البدء في تفعيل إجراءات الرقابة الداخلية - النظر في إمكانية تغيير صبغة الإدارات الجهوية إلى مندوبيات لتمكينها أكثر من الاستقلالية ومرونة التصرف .
	وجود إشكاليات على مستوى ملائمة المنظومات الإعلامية (أدب- أمد) للتنزيل العملياتي للبرامج	- تكوين المستعملين - التنسيق مع مركز الإعلامية لوزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار لتذليل الصعوبات
	النقص في عملية متابعة صرف الإعتمادات وتدوين أسباب التحويلات التي شهدت نسقا سريعا بين الفقرات مما يؤثر على تحيين البرمجة السنوية للنفقات في الآجال	برمجة إعداد دليل إجراءات من شأنه التقليص في هذه الإشكاليات ضمن البرمجة السنوية للنفقات ومسار إعداد الميزانية وتنفيذها
	عدم دقة التقديرات وتوزيع الإعتمادات بين الفقرات مما إنجر عنه التحويل المطرد بالتنقيص والزيادة في نفس الفقرات	الحرص على ضبط التقديرات من المصالح المعنية للتقليص في عمليات التحويلات بالزيادة والنقصان
	النقص في إطارات المتابعة والتقييم الذين بإمكانهم متابعة تنفيذ الهدف وتقييم المؤشرات بالتنسيق مع رئيس البرنامج	تعميم وثيقة ميثاق التصرف على كافة البرامج والشروع في تطبيق مكوناتها

المحور الثالث: الملاحق

- ملحق عدد 1-

برنامج الشغل والعلاقات المهنية

جدول تفصيلي حول انجازات المؤشر " نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد (في مجال تفقد طب الشغل والسلامة المهنية)"

بلغ مجموع عدد العمال المنتفعين بالتغطية الطبية للشغل سواء عن طريق مجامع طب الشغل أو المصالح الخاصة لطب الشغل 769.909 عاملا ينتمون إلى 16.083 مؤسسة.

	العدد	عدد العمال	عدد المؤسسات
مجامع طب الشغل	24	583.830 (%75,8)	15.567 (%96,8)
المصالح الخاصة لطب الشغل	547	186.079 (%24,2)	516 (%3,2)
المجموع	**571**	**769.909 (%100)**	**16.083 (%100)**

تطور التغطية الطبية للشغل

	مجامع طب الشغل		مصالح طب الشغل الخاصة		**العدد الجملي**	
السنوات	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال	**المؤسسات**	**العمال**
2017	14.274	532.960	537	178.518	**14.811**	**711.478**
2018	14.603	554.507	541	183.316	**15.144**	**737.823**
2019	14.877	570.614	547	184.575	**15.424**	**755.189**
2020	15.567	583.830	516	186.079	**16.083**	**769.909**

- ملحق عدد 2 -

برنامج النهوض الاجتماعي

جدول تفصيلي حول انجازات المؤشر " نسبة إدماج الأشخاص المعوقين"

(المسجّلين بمراكز التربية المختصة)

* **المؤشر الفرعي عدد 01:** نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة من خريجي مراكز التربية المختصة المنتفعين بتمويل المشاريع المسندة في إطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص المعوقين القادرين على العمل
* **المؤشر الفرعي عدد 02:** نسبة الأطفال من منظوري مراكز التربية المختصة الذين تمّ إدماجهم بالمسار المدرسي العادي.

الولاية	عدد الأطفال المرسمين بالمراكز	عدد الأطفال المنتفعين بتمويل المشاريع	انجازات المؤشر الفرعي عدد 1	العدد	انجازات المؤشر الفرعي عدد 2	المؤشر الرئيسي
تونس - 1	524	2	**0,38**	46	**8,77**	**0,017**
تونس - 2	273	0	**0**	8	**3**	**0,011**
أريانة	479	1	**0,2**	27	**5,55**	**0,012**
بن عروس	602	3	**0,45**	64	**10,65**	**0,018**
منوبة	377	3	**0,79**	50	**13,26**	**0,037**
نابل	1134	3	**0,26**	63	**5,55**	**0,005**
بنزرت	860	0	**0**	22	**2,55**	**0,003**
زغوان	125	2	**1,6**	9	**7,2**	**0,070**
باجة	280	0	**0**	8	**2,85**	**0,010**
جندوبة	388	1	**0,25**	16	**4,12**	**0,011**
الكاف	263	6	**2,28**	7	**2,66**	**0,019**

سليانة	274	0	**0**	15	**5,55**	**0,020**
القيروان	437	6	**1,37**	37	**8,46**	**0,022**
القصرين	595	0	**0**	13	**2,18**	**0,004**
سيدي بوزيد	798	0	**0**	111	**13.86**	**0,017**
سوسة	841	2	**0,23**	15	**1,78**	**0,002**
المنستير	965	0	**0**	72	**7,46**	**0,008**
المهدية	550	0	**0**	41	**7,45**	**0,014**
صفاقس	1486	0	**0**	509	**34,25**	**0,023**
قفصة	807	2	**0,24**	33	**4,08**	**0,005**
توزر	310	6	**1,93**	10	**3,22**	**0,017**
قبلي	333	0	**0**	0	**0**	**0,000**
قابس	862	0	**0**	3	**0,35**	**0,000**
مدنين	1171	3	**0,26**	11	**0,94**	**0,001**
تطاوين	468	3	**0,64**	8	**1,71**	**0,005**
الجملة	**15202**	**42**		**1197**		

- ملحق عدد 3 -

برنامج النهوض الاجتماعي

معطيات إضافية حول انجازات المؤشر " نسبة الأمية"

ويتوزع دارسو مراكز تعليم الكبار خلال العام الدراسي 2019 – 2020 كالتالي :

- 12295 دارسا بحلقة الأساس (سنة أولى محو أمية تتوج بامتحان جهوي للارتقاء إلى حلقة التكميل) بتطور بلغ 26 % مقارنة بالسنة السابقة.
- 7659 دارسا بحلقة التكميل (سنة ثانية محو أمية تتوج بامتحان وطني للتحرر من الأمية) بتراجع بلغ 23 % مقارنة بالسنة السابقة.
- 157 دارسا بنظام التعليم المكثف (سنة واحدة تعليم مكثف تتوج بامتحان وطني للتحرر من الأمية) بتراجع بلغ 84 % مقارنة بالسنة السابقة.
- 1947 دارسا بمرحلة المتابعة (سنة ثالثة لتثبيت وتعزيز المكتسبات القرائية للمتحررين من الأمية) بتراجع بلغت 16,6 % مقارنة بالسنة السابقة.
- 18308 دارسة من جنس الإناث (83 %) من مجموع الدارسين.
- 5064 دارسا بالمناطق الريفية (23 %) من مجموع الدارسين.

– تم تنظيم وإنجاز الامتحانات اعتماد آلية التقييم الداخلي(دون حضور الدارسين) من قبل مدرسي تعليم الكبار للارتقاء من حلقة الأساس إلى حلقة التكميل والتقييم الداخلي للتحرر من الأمية لتحديد الدارسين المؤهلين للارتقاء إلى السنة ثانية تكميل أو التحرر من الأمية (نظرا لقرار الحجر الصحي الشامل وما رافقه من إجراءات غلق كل مؤسسات التعليم والتكوين منذ منتصف شهر مارس 2020) . وذلك ما يلي:

– التقييم الداخلي الجهوي لحلقة الأساس :

- شمل التقييم الداخلي 704 مركزا و1210 فوجا, وقد تم تقييم 11178 دارسا, ارتقى منهم 7023 دارسا (أي بنسبة ارتقاء مساوية لـ 63 %)

– التقييم الداخلي الجهوي لحلقة التكميل وصيغة التعليم المكثف :

- شمل التقييم الداخلي 528 مركزا و860 فوجا, وقد تم تقييم 8004 دارسا, تحرر منهم من الأمية 5205 دارسا (أي بنسبة نجاح مساوية لـ 65 %) .

- ملحق عدد 4 -

برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

جدول تفصيلي حول انجازات المؤشر" نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية."

- تتوزع نسبة إنجاز المؤشر حسب دول الإقامة كما يلي :

البلد	عدد أفراد الجالية	نسبة الرضا على الخدمات
فرنسا	916097	% 40
إيطاليا	209321	% 50
سويسرا	23596	%40
ألمانيا	110307	%50
المغرب	5258	%20
الجزائر	20281	%40
السعودية	28504	%30
مصر	3606	%20
كندا	40000	%50
المجموع	**1356970**	**%40**

- كما يبين الجدول التالي توزيع الملحقين الاجتماعين و المراكز الاجتماعية والثقافية حسب دول الإقامة:

البلد	عدد المراكز الاجتماعية والثقافية	عدد التظاهرات المنظمة سنة 2020	عدد الملحقين	الملاحظات
فرنسا	06	04	20	لم يتم تعويض(04) ملحقين اجتماعيين بكل من بنتان و ليون ودار التونسي بتولون و قرونوبل في سنة 2020 إثر انتهاء مهامهم.
إيطاليا	03	02	07	لم يتم تعويض الملحق الاجتماعي بحنوة الذي انتهت مهامه في صائفة 2020
سويسرا	01	01	-	لم يتم تعويض الملحق الاجتماعي ببارن الذي انتهت مهامه في صائفة سنة 2020
ألمانيا	0	02	03	-
المغرب	0	-	-	لم يتم تعويض الملحق الاجتماعي بالرباط الذي انتهت مهامه في سنة 2020
الجزائر	0	-	04	-
السعودية	0	-	02	-
مصر	0	-	01	-
كندا	01	02	01	-
بلجيكا	01	01	02	-
ليبيا	0	-	02	من المتوقع إضافة ملحق أجتماعي آخرفي ليبيا ليصبح عددهم ثلاثة.
قطر	0	-	01	-
تركيا	0	-	01	-
الكويت	0	-	01	-
روسيا	0	-	01	-
النمسا	01	01	01	-
المجموع	**13**	**13**	**47**	-

ملاحظة: أغلب التظاهرات الثقافية الموجهة لفائدة التونسيين بالخارج تم تنظيمها عن بعد (عن طريق وسائل الإتصال الحديثة) وذلك في إطار التوقي من جائحة كورونا أما بالنسبة للتدخلات الاجتماعية فقد تم خلالها احترام البروتوكولات الصحية الجاري بها العمل ببلد الإعتماد.